صحيفة القيـادة والريـادة

لوسيل
LUSAIL

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

2 ريال

اليوم الوطني 18 ديسمبر

العدد 2810 - الأربعاء 17 جمادى الآخرة 1446 هـ . 18 ديسمبر 2024

www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

Issue No 2810 - Wednesday 18 December 2024

في ظل احتفالات الدولة بيومها الوطني.. تقرير:

8.5 تريليون دولار الاستثمارات الخارجية المشتركة

% 84
من رؤساء مجالس الشركات يشيدون بالأداء الاقتصـــادي
14

% 14.7
معدلات النمو في سوق العقارات
12

% 4.7
نمو إجمالي قوي للقطاع المالي المصرفي الوطني
18

قطر .. ريادة عالمية وتميز

% 100
المؤشرات التنموية في العديد من القطاعات

80.4
ألف دولار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المركز الأول عالمياً في مؤشر البنية التحتية لقطاع الطاقة في عام 2024

الأول عربياً نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024

المركز الرابع عالمياً في مؤشر الأداء الاقتصادي لعام 2024

المركز الأول عربياً في كل من مؤشر أجيليتي للاستدامة البيئية

الخامس عالمياً في مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية 2024

المركز السابع عالمياً في محور الكفاءة الحكومية 2024

لوسيل إنفوجرافيك

اليوم الوطني 18 ديسمبر

المصدر: لوسيل - ومركز الإحصاء الخليجي

By: Hatem Alqadi

يسرنا أن نعلن عن فتح باب التقديم للبعثات الجامعية داخل وخارج قطر
لتقديم الطلبات: scholarship.qatarenergy.qa
للتواصل والاستفسار، يرجى الاتصال على الأرقام التالية: **40131293 / 55715105 / 70095559**
آخر موعد للتقديم 22 مايو 2025
qatarenergy.qa للقطريين فقط

لمزيد من المعلومات
يرجى مسح رمز الاستجابة السريعة (QR)

قطر للطاقة
QatarEnergy

اليوم الوطني
18 ديسمبر
بمناسبة الثامن عشر من ديسمبر اليوم الوطني لدولة قطر
وتخليدا لذكرى ذلك اليوم التاريخي من سنة ١٨٧٨م
الذي قاد فيه الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني رحمه الله،
شعبه نحو التأسيس وإرساء قواعد الدولة الحديثة
نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى
مقام حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى
وإلى صاحب السمو الأمير الوالد
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
وإلى سمو
الشيخ عبدالله بن حمد آل ثاني
نائب الأمير
وإلى الشعب القطري الكريم
سائلين الله جلت قدرته أن يعيد علينا هذه المناسبة العزيزة وقطر تنعم
بالأمن والعز والرخاء في ظل القيادة الحكيمة لأمير البلاد المفدى
ضباط وضباط صف وأفراد وجميع منسوبي
القوات المسلحة القطرية
وزارة الدفاع
Ministry of Defence
State of Qatar • دولة قطر

بمناسبة الثامن عشر من ديسمبر
اليوم الوطني لدولة قطر
وتخليداً لذكرى ذلك اليوم التاريخي من سنة ١٨٧٨م
والذي قاد فيه الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني رحمه الله،
شعبه نحو التأسيس وإرساء قواعد الدولة الحديثة
نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات
إلى مقام حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى
وإلى صاحب السمو الأمير الوالد
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
وإلى سمو
الشيخ عبدالله بن حمد آل ثاني
نائب الأمير
وإلى الشعب القطري الكريم
سائلين الله جلّت قدرته أن يعيد علينا هذه المناسبة العزيزة
وقطر تنعم بالأمن والعزّ والرخاء في ظلّ القيادة الحكيمة
لأمير البلاد المفدى
محمـــد جاسم الدرويـــش
سلمـــان جاسم الدرويـــش
عبدالله جاسم الدرويـــش
شركة البُراق للسيارات ذ.م.م
مركز بورشه الدوحة

اليوم الوطني
18 ديسمبر

بمناسبة الثامن عشر من ديسمبر اليوم الوطني لدولة قطر
وتخليدا لذكرى ذلك اليوم التاريخي من سنة 1878م
الذي قاد فيه الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني رحمه الله،
شعبه نحو التأسيس وإرساء قواعد الدولة الحديثة

نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى

مقام حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

وإلى صاحب السمو الأمير الوالد

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

وإلى سمو

الشيخ عبدالله بن حمد آل ثاني

نائب الأمير

وإلى الشعب القطري الكريم

سائلين الله جلت قدرته أن يعيد علينا هذه المناسبة العزيزة
وقطر تنعم بالأمن والعز والرخاء في ظل القيادة الحكيمة
لأمير البلاد المفدى

قطر للطاقة
QatarEnergy

العدد 2810 - الأربعاء 17 جمادى الآخرة 1446 هـ ـ 18 ديسمبر 2024

100 % معدلات إنجاز حققتها في العديد من القطاعات

مركز الإحصاء الخليجي: قطر حققت معدلات إنجاز عالية في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

قنا – **لوسيل**

أكد المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن المؤشرات التنموية لدولة قطر تعكس التزامها بتحقيق أهدافها الوطنية، إذ حققت معدلات إنجاز بلغت 100 % في العديد من القطاعات، وحلت في المركز الأول عالميا في مجال البنية التحتية لقطاع الطاقة.

وفي تقرير له بمناسبة اليوم الوطني للدولة، ذكر المركز أن دولة قطر تحتفل اليوم /الأربعاء/ (18 ديسمبر)، بذكرى اليوم الذي تأسست فيه الدولة في عام 1878م على يد الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني «طيب الله ثراه»، لتتسارع الخطى لبناء دولة تحقق الإنجازات في شتى المجالات والأصعدة وتمضي قدما في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، حيث تترجم المؤشرات التي رصدها المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما أكدته دولة قطر من أن (رؤية قطر الوطنية 2030) تقيم جسرا يصل الحاضر بالمستقبل، وترسم تصورا لمجتمع حيوي مزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية ويحفظ التوازن بين البيئة والإنسان.

وتشير بيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تحقيق دولة قطر معدلات إنجاز عالية في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حيث حققت الدولة معدلات إنجاز بلغت 100 % في كل من نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف طبي، وكذلك السكان الذين يعيشون في أسر يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية، وفي نسبة السكان المستفيدين من خدمات مياه الشرب المدارة بطرق آمنة، ونسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء، وأيضا في نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولاداتهم في المدن، ونسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ إستراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، ونسبة النفايات الخطرة التي يتم معالجتها.

كما حققت الدولة معدل إنجاز بلغ 92 بالمائة في نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيا. وبلغت نسبة المشاركة في التعلم المنظم في مرحلة ما قبل المدرسة 44,5 %.

وفي المؤشرات الاقتصادية، أظهرت بيانات المركز الإحصائي الخليجي أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد بلغ 4,7 %، فيما بلغ مجموع الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 27 بالمائة، في حين بلغت حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي 27,9 بالمائة.

وبلغ إجمالي الإنفاق الحكومي للدولة في عام 2023 نحو 58,049 مليون دولار أمريكي، كما بلغت المساهمة النسبية للقيمة المضافة للقطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي 60,7 بالمائة بالأسعار الجارية، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 80,4 ألف دولار أمريكي في حين بلغ معدل التضخم 2,9 %.

وتحتل دولة قطر المركز الأول عالميا في مؤشر البنية التحتية لقطاع الطاقة في عام 2024، والمركز الرابع عالميا في مؤشر الأداء الاقتصادي لعام 2024، والخامس عالميا في مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية 2024، والمركز السابع عالميا في محور الكفاءة الحكومية 2024.

كما جاءت الدولة في المركز الأول عربيا في كل من مؤشر أجيليتي للاستدامة البيئية في الشرق الأوسط وأفريقيا 2023، وفي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024، ومعدل البطالة العام في 2024.

وتؤكد دولة قطر الحرص على مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع ركائز التنمية الوطنية الواردة في رؤية قطر الوطنية 2030، الهادفة إلى تعزيز موقع قطر كدولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وتأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل.

وقد عملت دولة قطر على عدد من المبادرات التنموية محققة العديد من الإنجازات، حيث مثلت بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022 إرثا وطنيا وخليجيا وعربيا مستداما، إذ اجتذبت البطولة 1,4 مليون زائر من مختلف أنحاء العالم واستقبلت 3,4 مليون مشجع، ليحتل مونديال قطر المركز الثالث من ناحية الحضور الجماهيري في تاريخ المونديال.

وحققت استضافة بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022 إنجازات على صعيد الاستدامة، إذ شهدت البطولة إطلاق أول برنامج اختياري لتعويض الكربون في المنطقة، بالإضافة إلى تشغيل شبكة مترو الدوحة مما ساهم في تقليل الازدحام المروري وتلوث الهواء والضجيج.

وبالإضافة إلى ذلك، تحتضن دولة قطر مدينتي لوسيل ومشيرب قلب الدوحة، وهما مدينتان ذكيتان صممتا بطريقة تجمع بين التكنولوجيا الصديقة للبيئة والتخطيط العمراني المحسن.

وفي قطاع الطاقة، أطلقت شركة قطر للطاقة إستراتيجيتها الجديدة للاستدامة التي تحدد عددا من الأهداف تتماشى مع أهداف اتفاق باريس، مثل خطة تهدف إلى تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 25 بالمائة بحلول عام 2030.

كما أطلقت دولة قطر محطة أم الحول للطاقة إحدى أكبر محطات تحلية المياه وإنتاج الطاقة في المنطقة، والتي ستعمل على الحد من التلوث وحماية البيئة.

كما تم افتتاح محطة الخرسعة للطاقة الشمسية التي تبلغ مساحتها أكثر من 10 كيلومترات مربعة، وتتضمن ما يزيد على 1,8 مليون لوحة شمسية وتوفر ما يعادل 10 بالمائة من الطاقة الكهربائية للدولة.

نمو اقتصادي قوي وتنمية مستدامة

لوسيل إنفوجرافيك

%44 معدل انخفاض الدين في 2024

%2.3 نمو الاقتصاد

%6.2 أعلى إيرادات فوائد تسجلها البنوك

العقارات

400 ألف وحدة الزيادة في المخزون السكني

446.60 مليار دولار النمو 2024

%1.96 نمواً مركباً

492.10 مليار دولار النمو بحلول 2029

ستاندرد تشارترد:

%100 تضاعف حجم اقتصاد قطر نهاية 2030

الرقمنة

9 مليارات ريال للتحول الرقمي الشامل

البنوك

%4.7 سنويا نمو القطاع المالي

100 سفينة حديثة لنقل الغاز 2024

%89.1 نسبة القروض إلى الودائع القطرية

%7.4 نمو التسهيلات الائتمانية في قطر

الاستثمار

525 مليار دولار أصول جهاز قطر للاستثمار .. الثامن عالمياً

الزراعة

170.95 مليون دولار الإنتاج الزراعي

البورصة

%150 الأسهم المتداولة سنوياً

المصدر:
لوسيل وتقارير رسمية محلية ودولية

By
Hatem Elqadi

15.8 % يضمها من إجمالي القوى العاملة

11.3 % مساهمة قطاع السياحة والسفر من إجمالي الناتج 2024

خاص – لوسيل

توقع تقرير الأثر الاقتصادي لعام 2024 الصادر عن المجلس العالمي للسفر والسياحة «أن يساهم قطاع السفر والسياحة بقيمة 90,8 مليار ريال في الاقتصاد القطري نهاية 2024، وهو ما سيمثل 11,3% من إجمالي الناتج، وأشار التقرير إلى أن القطاع سيدعم أكثر من 334,500 وظيفة في جميع أنحاء الدولة، وهو ما سيمثل 15,8% من إجمالي القوى العاملة في عام 2024».

وتوقع التقرير أيضا « أن يرتفع إنفاق المسافرين الدوليين بقيمة 69,6 مليار ريال قطري 2024، بينما من المتوقع أن يصل الإنفاق المحلي إلى 12 مليار ريال. ووفق الخبراء فإن تلك الأرقام الجيدة تعد دليلاً على التزام الحكومة بإعطاء الأولوية للتعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز قطاع السفر والسياحة في قطر، وخلق تجارب متنوعة وغامرة للزوار.

وذكر التقرير ضمن بحثه عن الأثر الاقتصادي أنه «في اطار هذه الجهود التعاونية، تم إنشاء مجموعات عمل مخصصة عبر العديد من الصناعات، مع التخطيط لعقد اجتماعات منتظمة لمعالجة التحديات والاستفادة من خبرات القطاع الخاص لدفع نمو السفر والسياحة، وفي ذات السياق ذكرت جوليا سيمبسون، الرئيس والمدير التنفيذي للتقرير، أن قطاع السفر والسياحة في قطر يستعد لتحطيم الأرقام القياسية 2024، مما يسلط الضوء على أهميته كوجهة رائدة في الشرق الأوسط.

السياحة ركيزة أساسية

ووفق سجلات رسمية، تشكل السياحة ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد القطري، وهي تؤثر فيه تأثيراً إيجابياً بما يساهم في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030. وقد وضعت القيادة القطرية قطاع السياحة ضمن خمسة قطاعات ذات أولوية تمثل رافداً أساسياً لدعم مسيرة تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز مساهمة القطاع الخاص فيه. وتوفر قطر لزوارها تجارب سياحية غنية، حيث تقدم من خلالها مزيجاً فريداً يجمع بين الأصالة الثقافية ومنجزات الحداثة العصرية. وقد عززت الدولة مكانتها كوجهة سياحية رائدة عالمياً، بفضل ما تزخر به من تجارب سياحية آمنة تلبي تطلعات جميع الأعمار والأذواق».

وحسب مخططات الدولة تستهدف قطر للسياحة استقطاب ستة ملايين زائر سنوياً بحلول عام 2030. وقد صِيغت الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2030 استناداً إلى 11 ركيزة يمكن الاسترشاد بها لتوجيه جهود قطر للسياحة في تعزيز القطاع السياحي ودعم تنميته. وفي يناير 2024، اعتبرت استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024 -2030، التي أطلقتها دولة قطر ضمن المرحلة الأخيرة من رؤيتها الوطنية 2030، قطاع السياحة قطاعاً رئيسياً ضمن تجمعات التنويع الاقتصادي المنوط بها المساهمة في تحقيق النمو المستدام ودفع عجلة التنويع الاقتصادي في دولة قطر. وتعتبر استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر 2024-2030 بمثابة خريطة طريق تتضمن أهدافاً طموحة لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030.

ومن خلال تركيز تلك الاستراتيجية على تنويع القطاعات الاقتصادية الحيوية وتعزيز البيئة المواتية للأعمال، وزيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال جلب المزيد من الخبرات والموارد والابتكارات، تظل دولة قطر ملتزمة بجذب الاستثمارات الأجنبية. وتتمحور استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة حول "تجمعات النمو"، التي تضمن تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في التصنيع والخدمات اللوجستية والسياحة، وهي القطاعات الرئيسية للاقتصاد غير النفطي في دولة قطر. ويهدف تجمع السياحة إلى تعزيز سياحة الأعمال والاستفادة من المزايا التي تمتلكها الدولة والتي تتيح لها اجتذاب العائلات، مما يجعل البلاد وجهة سياحية رائدة».

ويستفيد المستثمرون الذين يؤسسون شركات في دولة قطر من ميزة تنافسية، كونهم يستثمرون أعمالهم في أسواق سريعة النمو. ومن الأسباب التي تجذب المستثمرين إلى قطاع السياحة في دولة قطر «بيئة استثمارية مستقرة. وحدة ترويج للاستثمار بقطر للسياحة لتسهيل الاتصالات والإجراءات. فرص الاستثمار في الخطط الرئيسية للأصول السياحية لدى قطر للسياحة. نظام الترخيص الإلكتروني الجديد الذي يضمن تسريع إجراءات الأعمال السياحية.
حوافز وتسهيلات جديدة لأصحاب الأعمال الأجانب».

نحو ريادة عالمية بالسياحة

وعلى هامش معرض قطر الدولي للسياحة والسفر 2024 صرح رئيس قطاع تنمية السياحة في «قطر للسياحة» عمر عبد الرحمن الجابر لـ لوسيل « إن المعرض يعبر عن المكانة المتنامية التي تتمتع بها قطر كوجهة عالمية، مشيرا إلى أن هذا الحدث يمثل إنجازا جديدا في رحلة قطر لتصبح رائدة عالمية في صناعة قطاع السياحة والضيافة، وأن نسخة هذا العام من المعرض ركزت على تعزيز الشراكات وتبادل المعرفة واستكشاف الاتجاهات الناشئة مثل السياحة المستدامة والسفر التجريبي وغيرهما.

عمر عبد الرحمن الجابر

ابتهاج الاحمداني

عمر عبدالرحمن الجابر: قطاع السياحة في قطر يشهد نمواً وتحولاً ملحوظاً

ابتهاج الأحمداني: قطر نجحت في أن تصبح وجهة عالمية متميزة للسياحة العلاجية

وكشف الجابر عن أن قطاع السياحة في قطر يشهد نموا وتحولا ملحوظا، مما يجعل بلاده وجهة عالمية المستوى، مستندا في ذلك إلى مجموعة من الأرقام: «زيادة بنسبة 24,5% في عدد زوار البلاد في أغسطس 2024. وتوقع معدل نمو سنوي بنسبة 8,31% من 2024 إلى 2028. وإنفاق قطر السياحي الدولي بلغ 16,5 مليار دولار في عام 2023. وتوقع أن يصل سوق السفر والسياحة في قطر إلى مليار و800 مليون دولار بحلول عام 2028.

وبين الجابر أن القطاع السياحي في قطر لا يجذب الزوار من دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة فحسب، بل أصبحت البلاد وجهة سياحية لابد من زيارتها بالنسبة للمسافرين من جميع أنحاء العالم، مما يوفر مزيجا مثاليا من الإرث الثقافي الغني والحداثة المبتكرة وكرم الضيافة الأصيل.

في نسخة تعتبر الأكبر والأكثر تأثيرا ومشاركة محليا وإقليميا عقد مؤخرا في العاصمة القطرية الدوحة معرض قطر الدولي للسياحة والسفر 2024، وذلك بمشاركة أكثر من 300 عارض من 60 دولة، متيحا بذلك منصة للمختصين والخبراء في صناعة السياحة للتواصل والتعاون واستكشاف أحدث الاتجاهات في قطاعي السفر والسياحة.

إجمالي عدد الزوار

وأعلنت قطر للسياحة أن إجمالي عدد زوار دولة قطر قد حقق مستوى قياسيا جديدا حتى نهاية أكتوبر 2024 وصل إلى 4 ملايين زائر، مما يعادل إجمالي عدد الزوار الذي تم تسجيله خلال عام 2023 بأكمله. ويمثل إجمالي عدد الزوار خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي زيادة بنسبة 26% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. وتعد هذه النسبة مؤشرا إيجابيا على أنه سيتم تحقيق أرقام قياسية جديدة نهاية عام 2024، خاصة مع بداية فصل الشتاء ووجود رزنامة غنية ومنوعة من الفعاليات التي تم إعدادها لهذا الموسم.

ووفق تقرير رسمي «تواصل دول مجلس التعاون الخليجي تصدر قائمة الدول المساهمة في تدفق الزوار إلى قطر، حيث شكلت نسبة 41,8% من إجمالي عدد الزوار، بينما يشكل الزوار من الأسواق الدولية نسبة 58,2% المتبقية. وتشمل أكبر 10 أسواق مصدرة للزوار، المملكة العربية السعودية وجمهورية الهند والمملكة المتحدة ومملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية ودولة الكويت وسلطنة عمان وجمهورية ألمانيا الاتحادية والإمارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية. ومن حيث منافذ الوصول، فقد وصل 56,2 % من الزوار عن طريق الجو، و37,84 % عن طريق البر، والنسبة المتبقية 5,96% عن طريق البحر. بالإضافة إلى ذلك، فقد سجل قطاع الضيافة في قطر نموا ملحوظا، حيث تجاوز عدد المفاتيح الفندقية 40،053 مفتاحا (حتى سبتمبر الماضي) مما يؤكد على البنية التحتية السياحية المتنامية في قطر».

الرعاية الصحية

وشهدت قطر في الاسبوع الاول من شهر ديسمبر الجاري أول معرض ومؤتمر تجاري دولي للرعاية الصحية والطبية في قطر، وجمع المعرض مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في مجال الرعاية الصحية، بمن في ذلك المسؤولون الحكوميون والمتخصصون في مجال الأعمال والشركات الصحية وميسرو السياحة العلاجية والمستشفيات الدولية ومقدمو الخدمات الطبية والجمعيات التجارية والمنظمات متعددة الجنسيات والشركاء المرتبطون بها من جميع أنحاء العالم تحت سقف واحد، ويوفر لهم جميعاً منصة تواصل عالية الاستهداف لإقامة شراكات تعاونية مستقبلية.

ووفق وكالة ترويج الاستثمار «يحتل قطاع الرعاية الصحية في دولة قطر المرتبة الأولى على مستوى العالم العربي، ومن المتوقع أن يتبوأ القطاع مكانة بارزة حيث من المقرر أن تصبح السياحة العلاجية واحدةً من المحركات الرئيسية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي في الدولة. ونتيجةً لذلك، شهد قطاع الرعاية الصحية مستويات نمو غير مسبوقة، ويتوقع أن تصل قيمته إلى 12 مليار دولار نهاية عام 2024».

السياحة العلاجية

وخلال مشاركتها في جلسة نقاشية في المنتدى الصحي العربي الألماني السادس عشر تحت عنوان "التحالفات الاستراتيجية في السياحة العلاجية، قالت السيدة ابتهاج الأحمداني عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الصحة بغرفة قطر: «إن الدولة نجحت في أن تصبح وجهة عالمية متميزة للسياحة العلاجية لما تضمه من عدد كبير من المرافق الصحية من مستشفيات ومراكز صحية ومصحات ومنتجعات علاجية تقدم أحدث العلاجات، وقد ساهم ذلك في أن تتبوأ قطر مكانة عالمية متميزة وأصبحت وجهة عالمية للسياحة العلاجية.
وأكدت السيدة ابتهاج الأحمداني أن هذا التطور الكبير الذي حققته قطر وتسعى إلى زيادته خلال الفترة المقبلة يستلزم تعزيز التعاون مع الدول الرائدة في مجال الرعاية الصحية والاستفادة من تجاربها وخبراتها في هذا القطاع، حيث تعتبر ألمانيا من أبرز الدول المتقدمة والمتميزة في هذا المجال.

3 أحداث اقتصادية كبرى شهدتها الدوحة 2024.. تقرير:

8.5 تريليون دولار إجمالي ناتج محلي مشترك حصيلة التواصل مع الأسواق الخارجية

الدوحة – لوسيل

شهدت دولة قطر في عام 2024 سلسلة من المعارض والمؤتمرات والمنتديات والاحداث الاقتصادية المهمة ابرزها 3 أحداث مهمة امتدت ما بين ايام وأشهر ألا وهي معرض اكسبو الدوحة 2023 الذي اختتم اواخر مارس الماضي، وقمة الويب ومنتدى قطر الاقتصادي.

وفي معرض تعليقه على قمة الويب شدد تقرير لمكتب الاتصال الحكومي على «أن دولة قطر تتميز بمتانة علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع مراكز الأسواق الناشئة الرئيسية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. يعمل جهاز قطر للاستثمار، بالإضافة إلى الشركات الوطنية الرائدة مثل شركة الاتصالات «أريدُ» والخطوط الجوية القطرية، بنشاط على استكشاف فرص الاستثمار في مجموعة من الأسواق الناشئة ذات البيئات الاستثمارية الواعدة».

وأشار التقرير الى «أن دولة قطر تتخذ قرارات الاستثمار بناءً على معايير اقتصادية ومالية طويلة الأمد، وتسعى إلى تعزيز التنمية المستدامة حول العالم. تعتبر قطر بوابة الشرق والغرب، وتقدم تجربة سلسة في التواصل مع الأسواق الخارجية، بإجمالي ناتج محلي مشترك يبلغ 8,5 تريليون دولار ضمن نطاق عمل فأعل مساحته 3000 كم».

عوائد قطر الاقتصادية من قمة الويب

من الأحداث الكبرى التي شهدتها الدوحة 2024 النسخة الأولى من قمة الويب قطر 2024، ومن المقرر أن تعقد النسخة الثانية منها في 23 – 26 فبراير 2025، والتي ستواصل البناء على النجاح الذي حققته النسخة السابقة منها، والاستفادة كذلك من موقع الدولة الاستراتيجي والبنية التحتية المتقدمة لربط رواد الأعمال والمستثمرين والقادة الدوليين – لتكون دولة قطر في نهاية المطاف مركزاً عالمياً بارزاً للتكنولوجيا.

وكشف تقرير صادر عن مكتب الاتصال الحكومي جانبا من العوائد الاقتصادية لاستضافة قمة الويب في قطر في فبراير الماضي، ودورها في تعزيز بيئة الشركات الناشئة وقطاع ريادة الأعمال، وتطوير الكفاءات البشرية، وترسيخ مكانة الدولة في المشهد التكنولوجي العالمي.

وأظهر التقرير الفوائد التي حققها الاقتصاد الوطني من تنظيم النسخة الأولى من القمة بالشرق الأوسط وإفريقيا، والتي تواصلت فعالياتها من 26 إلى 29 فبراير الماضي في مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات، ونجحت في استقطاب الآلاف من رواد الأعمال والمستثمرين وقادة قطاع التكنولوجيا في العالم، لتمثل منصّة هامة لإبراز الإمكانيات الاقتصادية لدولة قطر على الساحة الدولية.

وقال سعادة الشيخ جاسم بن منصور بن جبر آل ثاني، مدير مكتب الاتصال الحكومي، رئيس اللجنة المنظمة لقمة الويب قطر 2024، إن استضافة الحدث العالمي في قطر على مدى خمس سنوات يأتي في إطار جهود الدولة لتنويع الاقتصاد الوطني، وقد شهدنا الأرقام التي استعرضها التقرير، والتي تؤكد الأثر الاقتصادي لتنظيم الحدث على أرض قطر في نسخته الافتتاحية، ونتوقع أن يتعاظم هذا الأثر في النسخ المقبلة من القمة. وأضاف: "أشار التقرير إلى أن الحدث العالمي، الذي استقطب 15,453 مشاركاً من 118 دولة، قد أسهم في تحقيق العديد من العوائد الاقتصادية للدولة، من بينها تسجيل أكثر من 19,000 رحلة طيران، وما يفوق 38,000 ليلة فندقية، إضافة إلى تسجيل أكثر من 200 شركة جديدة في مركز قطر للمال خلال أيام القمة. وذلك بعد أن أعلنت وكالة ترويج الاستثمار عن إطلاق المنصة الإلكترونية المتكاملة "أبدا من قطر"، والتي جرى إعدادها لتلبية متطلبات الأعمال للشركات الناشئة، وتوفير برامج التمويل والحوافز والدعم اللوجستي لها، والتي أعلن عنها تزامناً مع انطلاق قمة الويب قطر 2024. ويعد النجاح الاستثنائي الذي حققه القمة خطوة هامة لتعزيز الجهود الرامية إلى أن تصبح بلادنا وجهة رائدة للتكنولوجيا في المنطقة، بعد أن استقطب الحدث الآف المستثمرين ورواد الأعمال وخبراء التكنولوجيا والشركات الناشئة من أنحاء العالم". وأوضح التقرير أن متوسط إنفاق الفرد الواحد من المشاركين من خارج قطر تجاوز 11,000 ريال قطري خلال فترة الإقامة بالدوحة.

وكان معالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، قد كشف خلال افتتاح قمة الويب، عن استثمارات بقيمة مليار دولار أمريكي لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة في قطر والمنطقة.

وبالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية التي حققتها استضافة القمة في قطر، أشار التقرير إلى أن الحدث العالمي أسهم في إبراز أحدث الابتكارات المحلية التكنولوجية، كما ألقى الضوء على إمكانيات الدولة عالمية المستوى في قطاع الضيافة، مما أثار الاهتمام بدولة قطر كوجهة للأعمال والسياحة. وأوضح التقرير أن غالبية المشاركين في الحدث العالمي جاؤوا إلى دولة قطر للمرة الأولى، مشيراً إلى أن قرابة 95% منهم أكدوا عودتهم إلى الدولة مرة أخرى بهدف العمل أو السياحة، فيما أعرب 85% منهم عن نيتهم ممارسة الأعمال التجارية في الدوحة، في حين أبدى 70% منهم رغبتهم في العمل في البلاد.

واستحوذت فعاليات قمة الويب على قاعات العرض الخمس في مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات، حيث امتدت على مساحة 29,035 متراً مربعاً، وشارك في المعرض أكثر من 145 شريكاً بالتعاون مع عدد من الشركات القطرية، كما قدمت هذه الشركات خدماتها لكبرى الشركات التكنولوجية العالمية، مما يسهم في ضخ الملايين من العائدات في الاقتصاد المحلي. وشهدت قمة الويب قطر 2024 توقيع 24 مذكرة تفاهم بين المؤسسات القطرية وشركات التكنولوجيا العالمية، من بينها مذكرة تفاهم وقعها مكتب الاتصال الحكومي مع تيك توك، لإطلاق أول استوديو إبداعي في المنطقة، بهدف تعزيز مكانة الدولة كمركز رائد لصناعة المحتوى بالمنطقة، وإبراز الهوية الوطنية القطرية على المستوى العالمي. ويتوقع التقرير أن تسهم قمة الويب، التي تستضيفها دولة قطر حتى العام 2028، في دفع عجلة النمو الاقتصادي في البلاد، وترسيخ مكانة الدولة كمركز رائد في قطاع التكنولوجيا العالمي.

آراء رواد الأعمال

يقول شادي قنديل من رواد الأعمال: «كانت قمة الويب قطر 2024 أربعة أيام حافلة بالفعاليات المثمرة والأجواء الرائعة وتبادل الخبرات والتعلّم من العقول القادمة من جميع أنحاء العالم في تجربة ملهمة. وسنستفيد من هذه القمة، كما سيستفيد منها نظراؤنا في قطاع التكنولوجيا، بهدف خلق قيمة أكبر بكثير. وقد أمضيتُ أكثر من اثنتي عشرة ساعة يومياً واقفاً على قدميّ دون أن أشعر بالإرهاق، حيث كانت أجواء القمة حيوية للغاية، ونتطلع إلى المشاركة في نسخة العام المقبل.

وأشار المدير العام لحلول الأعمال العالمية في تيك توك لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وتركيا وباكستان بول شنايدر الى أن: «ما أثار إعجابي هو أن الأشخاص أصبحوا الآن منفتحين للغاية للتعاون والعمل معاً. فالمشاركون في قمة الويب قطر 2024 جميعهم من محبّي التكنولوجيا. وأعتقد أن هذا الحدث بمثابة نقطة تحوّل في هذه المنطقة وخاصة في قطر. أنا سعيد جداً بما توصلنا إليه في القمة، التي اختتمت بنجاح باهر، وكانت أضخم حدث أحضره في الدوحة».

ولفت مدير أول لإدارة مخاطر المعلومات في شركة شل كيفن ماكدونالد الانتباه الى أن: «قمة الويب قطر 2024 شهدت مشاركة الكثير من المتحدثين الدوليين من كبرى الشركات العالمية مثل سناب شات وتيك توك ومايكروسوفت وامازون. وأعتقد أن هذه الشركات ستعمل على تعزيز وجودها وتطوير فرقها هنا، وسيدفع ذلك، في نهاية المطاف، عجلة الابتكار في المنطقة. والعمل الذي تقوم به المؤسسات والجهات الحكومية المختلفة في دولة قطر مثير للإعجاب للغاية، وسيكون دافعاً لظهور المزيد من الشركات الناشئة القادمة من هذه المنطقة».

ويؤكد المدير التجاري لقمة الويب فارغيز شيريان: «لقد كانت قمة الويب قطر محفلاً رائعاً للحضور إلى الدوحة ورؤية تطور منظومة ريادة الأعمال فيها، فما نراه فيها ونسمعه عنها أمر مثير للغاية. وهذا الحدث بمثابة فرصة كبرى لدولة قطر، وأعتقد أنها منصة فريدة للشركات المحلية للاستفادة منها والانطلاق نحو العالمية. فالتكنولوجيا آخذة في التطور، والذكاء الاصطناعي الذي نراه اليوم أكثر تطوراً بكثير عن الذي رأيناه العام الماضي ويستمر في التغيّر. لذا، من الصعب جداً التنبؤ بما سيكون عليه الأمر بعد خمس سنوات من الآن. لكنه مجال تُعد المشاركة فيه مثيرة للاهتمام للغاية».

الشراكات الإستراتيجية

وخلال القمة التقى الشيخ جاسم بن منصور بن جبر آل ثاني، مدير مكتب الاتصال الحكومي ورئيس اللجنة المنظمة لقمة الويب قطر 2024، مع عدد من أصحاب السعادة الوزراء وممثلين عن كبرى الشركات التكنولوجية والشركات الناشئة على هامش الحدث. كما وقع مدير مكتب الاتصال الحكومي على مذكرة تفاهم مع منصة تيك توك لإنشاء أول استوديو إبداعي في قطر بهدف تعزيز حضور المنصة الرقمية في دولة قطر. وشملت لقاءات الشيخ جاسم بن منصور بن جبر آل ثاني ممثلين عن: «ميتا جوجل أمازون ووب تيك توك سناب مجموعة أومنيكوم».

أكدت هذه اللقاءات على أهمية الشراكات الاستراتيجية، وعززت من الدور المتنامي لقطاع التكنولوجيا في قطر، إلى جانب الزخم الذي شهدته القمة باعتبارها منصة أساسية لتعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا على مستوى العالم.

وأوضح التقرير ان الحضور الكبير من قبل الشركات العالمية ورواد الأعمال إلى قطر يرجع لـ9 أسباب وهي: «قوة اقتصادية، بيئة صديقة للأعمال، كفاءات متنوعة، بنية تحتية متكاملة، السياحة واستضافة الفعاليات، معايير معيشية عالية».

وتؤدي دولة قطر دوراً أساسياً في الاقتصاد العالمي باعتبارها شريكاً استراتيجياً طويل الأمد للدول والشركات في جميع أنحاء العالم. تتميّز الدولة بمتانة علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع مراكز الأسواق الناشئة الرئيسية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. يعمل جهاز قطر للاستثمار، بالإضافة إلى الشركات الوطنية الرائدة مثل شركة الاتصالات «أريدُ» والخطوط الجوية القطرية، بنشاط على استكشاف فرص الاستثمار في مجموعة من الأسواق الناشئة ذات البيئات الاستثمارية الواعدة. تتخذ دولة قطر قرارات الاستثمار بناءً على معايير اقتصادية ومالية طويلة الأمد، وتسعى لتعزيز التنمية المستدامة حول العالم».

منتدى قطر الاقتصادي الرابع

والحدث الثاني الأكثر أهمية والذي شهدته الدوحة 2024 هو فعاليات النسخة الرابعة من منتدى قطر الاقتصادي، وهو الحدث الأسرع نمواً من حيث المشاركات الإقليمية والدولية، وشهد حضور أكثر من 2300 مشارك من 50 دولة، وحظي بتغطية ما يزيد عن 300 إعلامي، وناقش على مدى 3 أيام العديد من الموضوعات، من بينها آفاق الأعمال والاستثمار، والعولمة والتجارة، والتحول في قطاع الطاقة، والابتكار في مجال التكنولوجيا. وشهد المنتدى جلسات نقاشية بحضور نخبة من المسؤولين وقادة قطاع الأعمال وصناع القرار. وخلال المنتدى في جلسة حوارية بعنوان "الذكاء الاصطناعي: القواعد المنظمة وآفاق الابتكار"، ألقى سعادة السيد محمد بن علي بن محمد المناعي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الضوء على مبادرة الذكاء الاصطناعي "الفنار"، التي أعلن عنها معالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، في كلمته خلال افتتاح المنتدى.

وأضاف سعادته: "ستحدث الفنار نهضة في التطبيقات العربية المبنية على الذكاء الاصطناعي، وهي بمثابة نافذة مبتكرة لإنشاء محتوى وأفكار جديدة باللغة العربية، وستعمل على تعزيز تمثيل اللغة العربية في المشهد العالمي للذكاء الاصطناعي، وتعزيز التعاون وتبادل المعرفة العلمية في الوطن العربي لدعم وتعزيز الابتكار في هذا المجال". ووفق ما أعلنه معالي رئيس مجلس الوزراء فإن دولة قطر تسير نحو تحول رقمي شامل من خلال الاستثمار أكثر في مجالات التكنولوجيا والابتكار والذكاء الاصطناعي، ولأجل ذلك خصصت حزمة حوافز بقيمة 9 مليارات ريال قطري.

دكتورة فايقة أشكناني

عبد الله بن حمد بن عبد الله العطية

محمد بن علي بن محمد المناعي

الشيخ جاسم بن منصور بن جبر آل ثاني

معرض إكسبو 2023 الدوحة

الحدث الثالث الأكثر أهمية هو معرض إكسبو الدوحة وهو الأول من نوعه الذي يعقد في الشرق الأوسط واختتم الفعاليات التي استمرت 6 أشهر في نهاية مارس 2024 على أنغام أنشودة السلام التي تتغنى بكرم الأرض وأهمية الحفاظ على الطبيعة من أجل الأجيال القادمة، واستقطب المعرض 4.2 مليون زائر.. وشاركت فيه 77 دولة. وخلال فعاليات الختام، أكد وزير البلدية القطري سعادة السيد عبد الله بن حمد بن عبد الله العطية أن الحدث شكّل علامة فارقة في تاريخ المعارض الدولية للبستنة، في إطار الجهود القطرية للتأكيد على أهمية تكثيف التعاون الدولي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة محليا ودوليا.

وأضاف الوزير القطري أن المعرض تم خلاله تبادل التجارب والخبرات، ومشاركة التحدّيات والإنجازات بين الدول المشاركة، موضحا أن الهدف المشترك كان التعاون والوحدة لإيجاد حلول مبتكرة للحد من مشاكل التصحُّر، وخلق بيئة خضراء ومستدامة لأجيالنا الحالية والمستقبلية».

أما الأمين العام للجنة الوطنية لاستضافة إكسبو 2023 الدوحة للبستنة السيدة الدكتورة فائقة أشكناني، فأكدت أن النجاح الذي حققته هذه النسخة على مستوى المشاركات وأعداد الزوار وورش العمل والبرامج الترفيهية والمبادرات المبتكرة وتحقيق إنجازات تم تسجيلها في موسوعة غينيس للأرقام القياسية، لم يكن وليد الصدفة، بل نتاج عمل وجهود واستعدادات استمرت سنوات قبل انطلاق المعرض.

وأكدت دكتورة أشكناني أن المعرض كان فرصة لاجتماع جميع المهتمين والمتخصصين في مجال الزراعة والتخضير والبستنة والاستدامة حيث تجمع العلم والخبرات جنبا إلى جنب، كما تشارك المجتمعون في رصد التحديات التي تواجه الدول الصحراوية ووضع الحلول لهذه التحديات بما يفيد هذه الدول.

ولفتت المسؤولة ذاتها إلى أنه للمرة الأولى يتم تنظيم المعرض في دولة ذات مناخ صحراوي وهذا أمر استثنائي، موضحة أن الاستفادة كانت عظيمة خاصة في جانب الاستدامة والبستنة وتوفير المياه، حيث تم عقد شراكات بين أطراف عديدة مشاركة في المعرض لتبادل الخبرات.

وأكدت أنه تم الاتفاق بين العديد من رجال الأعمال القطريين في مجال الزراعة مع مراكز وجهات خارجية لجلب بعض التكنولوجيا الموجودة في بعض الدول لتطبيقها في قطر وأيضا الاستفادة من التجارب والأفكار القطرية في الزراعة خاصة من جانب بعض الدول الأفريقية التي قررت تطبيق نموذج الزراعة المائية الذي تم عرضه في الجناح القطري.

و أقيم الحدث في حديقة البدع بالدوحة على مساحة 1.7 مليون متر مربع، مما أتاح للزوار فرصة استكشاف الحدائق ذات المناظر الطبيعية الرائعة وتجربة الثقافات من جميع أنحاء العالم. وعلى هامش المعرض تم توقيع 51 اتفاقية بين المشاركين. ركزت أعمال المعرض على 4 موضوعات رئيسية الزراعة الحديثة والتكنولوجيا والابتكار والوعي البيئي والاستدامة. كما شهد المعرض استضافة العديد من الفعاليات الوطنية التي تزامنت مع تنظيم الحدث، مثل اليوم الوطني واليوم الرياضي ويوم البيئة القطري واستقبال الجمهور من داخل وخارج قطر خلال بطولة آسيا لكرة القدم بالإضافة إلى العديد من الفعاليات الأخرى بالدولة، مما وفر الفرصة لآلاف الزائرين من داخل وخارج قطر للمشاركة.

وخلال جلسة نقاشية برعاية هيئة المناطق الحرة ومركز قطر للمال، أعلن سعادة الشيخ محمد بن حمد بن فيصل آل ثاني، الرئيس التنفيذي لهيئة المناطق الحرة، عن إطلاق مركز توزيع إقليمي جديد بالشراكة مع فيديكس لوجيستكس يعتمد الذكاء الاصطناعي في عملياته.

وقال سعادته: "من بين المبادرات التي تبنتها الهيئة في هذا المجال، الاتفاقية التي تم توقيعها مؤخراً مع مركز تسيكي الألماني، والتي تهدف إلى توفير مناطق حرة ترتكز في عملياتها على الذكاء الاصطناعي، بما يدعم بيئة الأعمال في قطر".

وضمن فعاليات جلسة بعنوان "من الخليج إلى العالم.. مستقبل السياحة"، قال سعادة السيد سعد بن علي الخرجي رئيس قطر للسياحة، إن بطولة كأس العالم قطر 2022 لعبت دوراً كبيراً في تنمية القطاع السياحي في الدولة، مؤكداً سعي قطر للبناء على النتائج المميزة التي شهدتها خلال البطولة.

وفي جلسة بعنوان "ربط الشرق الأوسط بإفريقيا"، قال سعادة المهندس بدر محمد المير، الرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط الجوية القطرية، إن الشركة ستعلن قريباً عن الاستثمار في شركة طيران بجنوب إفريقيا في إطار مساعيها لتوسيع شبكتها في القارة.

وأضاف: "نضع اللمسات الأخيرة بشأن استثمار في أسهم شركة طيران بالجزء الجنوبي من إفريقيا"، مشيراً إلى أن الصفقة قد يتم الإعلان عنها خلال أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع.

وضمن مناقشات جلسة بعنوان "الارتقاء بالمدن إلى مستوى جديد"، أشاد سعادة السيد خالد أحمد العبيدلي رئيس الهيئة العامة لتنظيم القطاع العقاري، بالبنية التحتية العقارية ذات المستويات العالمية بالدولة، لافتاً إلى أهمية الاستفادة من هذه البنية التحتية عبر جذب الشركاء المناسبين ودعم الكفاءات المحلية.

وفي إطار شراكة بين مجلس قطر للبحوث والتطوير والابتكار وبلومبيرغ، شهد آخر أيام المنتدى يوم الابتكار الذي تضمن مناقشات حول العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وفي كلمته الافتتاحية، ناقش المهندس عمر الأنصاري، الأمين العام، دور المجلس في تسخير التكنولوجيا العالمية من أجل تعزيز الابتكار المحلي، تماشياً مع استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030، بهدف إطلاق إمكانات الاقتصاد القائم على رأس المال البشري.

د. خالد مفتاح:
الدولة تستهدف بناء سوق مالية قوية تقود المنطقة

يقول الباحث الأكاديمي خالد مفتاح لـ لوسيل:» أن المتابع للاقتصاد الوطني يجده واصل النمو بشكل مُتوال. وتشير التقديرات إلى ان معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بنسبة 1,2% مدعوماً بنمو القطاع الهيدروكربوني بنسبة 1,4% والقطاع غير الهيدروكربوني بنسبة 1,1%. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن نسبة نمو الاقتصاد المحلي ستبلغ 2% بنهاية العام 2024، على أن ترتفع معدلات النمو خلال المدى المتوسط 2025– 2029 لتصل إلى 4,1% سنوياً بدعم من التوسع في مشاريع إنتاج الغاز، ومشاريع الصناعات التحويلية، ومبادرات إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة».

ويضيف دكتور مفتاح:» ولقد واصل معدل التضخم الانخفاض خلال العام 2024 حيث بلغ 1,4% حتى نهاية شهر يوليو في حين بلغ 5% و3% خلال العامين 2022 و2023 على التوالي، ما يعكس نجاح السياسات المالية والإجراءات التي طبقتها الدولة لضمان استقرار سلاسل الإمداد وتوفر السلع الأساسية وضبط الأسعار. تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى استقرار معدل التضخم خلال المدى المتوسط عند مستوى 2%».

وأوضح:» تستمر الدولة في توجيه فوائض الموازنة العامة نحو خفض الدين العام وزيادة الاحتياطات المالية لمنحها القدرة والمرونة للاستجابة للتحديات المالية التي قد تطرأ نتيجة تقلبات أسعار الطاقة، أو أي تحديات اقتصادية أخرى.

حيث تمكنت الدولة من خفض مستوى الدين العام من قرابة 73% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 إلى ما دون 44% بنهاية عام 2023. وساهمت السياسات المتبعة في رفع التصنيف الائتماني للدولة من جانب الوكالات الدولية مع المحافظة على نظرة مستقبلية مستقرة.

وحول سياسات خطة التنمية الشاملة الثالثة 2024-2030 كشف د. خالد مفتاح:»أن الدولة تحرص على المواءمة بين سياسة الإنفاق المتزنة، والتي أدت إلى تحسين مركزها المالي خلال السنوات الماضية، ودعم النمو والتنمية الوطنية في الوقت ذاته، حيث خصصت الموارد المالية اللازمة للمبادرات الحكومية للسنوات 2024 – 2028 وفقاً للأولويات، وبما يتماشى مع أهداف إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، والتي تشمل دعم قطاعات التجارة والصناعة والبحوث والسياحة، والتحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات، وتطوير الأنظمة المالية والإدارية وتعزيز التنمية البشرية بهدف تحقيق التنويع والاستدامة الاقتصادية».

وأشار الى:» أن تعزيز الإنتاج المحلي والفرص المتاحة أمام القطاع الخاص، من خلال تطبيق برنامج القيمة المحلية في المشتريات الحكومية في أغسطس من عام 2022، تستهدف نسبة نمو لا تقل عن 10% سنوياً في قيمة المحتوى المحلي، ووضع خطط لتوطين القطاعات الاقتصادية المختلفة، والعمل على وضع آليات مثل إلزامية قوائم المشتريات والعقود طويلة الأمد، مع ضرورة مراعاة جودة المنتج المحلي ومنافسته للمنتجات المستوردة».

وأضاف:» أن الدولة حريصة على دعم القطاع الخاص من خلال بنك قطر للتنمية والشراكات في المشاريع الزراعية الخاصة، وتطوير القطاع العقاري من خلال دعم استراتيجية تطويره، وإطلاق المنصة العقارية للدولة، التي تعزز الشفافية من خلال البيانات واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، ما يشجع الاستثمار المحلي والدولي في قطاع العقارات. وضمن التزام الدولة بتعهداتها البيئية، أطلقَ أول إطار تمويل أخضر سيادي في المنطقة بأعلى المعايير العالمية في مجال التمويل المستدام والتمويل الأخضر. وتبعه إصدار سندات خضراء حكومية في أسواق الدين العالمية، وتجاوزت طلبات الاكتتاب في ذروتها حوالي ستة أضعاف حجم الإصدار مع تنوع جغرافي ومؤسساتي واسع، ما يؤكد على الثقة العالمية لدى المستثمرين في الأداء المالي والاقتصادي للدولة وتوجهاتها المستقبلية».

ونوه د مفتاح الى:»أن أصول التمويل الإسلامي في الدولة بلغت 635 مليار ريال قطري بنسبة نمو (6,5%)، وقد انعكس اهتمام الدولة بالتمويل الإسلامي في الخطة الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي حيث تسعى إلى بناء سوق مالية تقود المنطقة في مجال الابتكار والكفاءة وحماية المستثمرين، وتمكنت قطر من إطلاق إمكاناتها الاقتصادية الكامنة انسجاماً مع رؤية قطر الوطنية 2030 وتقوم الاستراتيجية على اربع ركائز: 1- الخدمات المصرفية والتي تعمل على تقديم مجموعة من خدمات المنتجات الإسلامية والحوكمة البنيية والاجتماعية والمؤسسية. ومن المؤشرات الداعمة لهذا المرتكز زيادة ونمو حجم الأصول الإسلامية (نسبة في إجمالي الأصول المصرفية) 2- قطاع التامين. 3- منظومة التمويل الرقمي. ويسعى إلى تحقيق الريادة في التحول الرقمي في التمويل الإسلامي والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية 4- أسواق رأس المال. من خلال التوسع في عروض التمويل الإسلامي والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. تدعم هذه الركائز خمسة محاور مشتركة وهي: 1- الحوكمة والرقابة التنظيمية. 2- التمويل الإسلامي 3- الابتكارات الرقمية والتكنولوجيات المتقدمة. 4- الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة 5- المواهب والكفاءات».

5.47 % معدل نمو سنوي مركب خلال الـ 5 أعوام المقبلة

170.95 مليون دولار قيمة الإنتاج الزراعي 2024

الدوحة – لوسيل

في نهاية عام 2024 في ظل الاحتفالات باليوم الوطني للدولة حققت قطر معدلات اكتفاء من الاغذية ككل تصل الى 28 % حسب الارقام الرسمية في ظل نمو متواصل، وتحت عنوان حجم السوق الزراعية القطرية وتحليل الحصص - اتجاهات وتوقعات النمو (2024 - 2029)، كشف تقرير لمؤشر موردور انتلجينس الايرلندي:» أن حجم سوق الزراعة القطرية يقدر بنحو 170,95 مليون دولار أمريكي في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 223,10 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2029، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 5,47% خلال الفترة المتوقعة (2024-2029). ومن جانبها اعلنت وزارة البلدية ان حجم الإنتاج الزراعي من الوحدات الغذائية الحيوانية والزراعية بلغ ما يقرب من 355 الف طن من الاغذية الطازجة نهاية 2023 بما يقرب من 28 % من استهلاك الدولة من الغذاء البالغ اكثر من مليوني طن، ووصل حجم القطيع القومي للثروة الحيوانية المنتجة للغذاء 1,326,178 رأسا، وتحققت 3 إنجازات في ذات العام الا وهي، تطوير رقمية خدمات الثروة الحيوانية، وإنشاء وتشغيل مركز الشمال البيطري، وإنشاء وتشغيل المركز البيطري في مجمع ابو نخلة».

مؤشرات مهمة

ووفق تقرير رسمي للبلدية يصل عدد مربي الثروة الحيوانية في سجلهم حوالي 8,151 مربيا 62 % منهم اغنام اي حوالي 813,941 الف، الى جانب 27 % منها ماعز بمقدار 358,137 رأسا. وتشير الارقام ان قطر تستهلك 211 الف طن من الالبان تنتج محليا منها 206 أطنان بنسبة اكتفاء ذاتي 96% وثمة 4% مستورد لارضاء اذواق البعض، وتستهلك قطر من اللحوم الحمراء 63 الف طن تنتج منها 11 الفا بنسبة اكتفاء ذاتي 18%. وتنتج من لحوم الدواجن الطازجة 26 الف طن بنسبة اكتفاء 97 %، ووصلت نسبة الاكتفاء من بيض المائدة 27% ومن الاسماك الطازجة 64 %. انتاج المزارع من الخضراوات الان 107 الاف طن بنسبة اكتفاء 39 الى 40% ومن الأعلاف الخضراء إلى 36%.

يوسف بن خالد الخليفي

أحمد الخلف

وخلال ترؤسه أعمال الاجتماع السادس والثلاثين للجنة التعاون الزراعي والأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في سبتمبر الماضي، أكد سعادة السيد عبدالله بن حمد بن عبدالله العطية وزير البلدية:» أن دولة قطر حققت خلال السنوات الخمس الماضية طفرة إنتاجية على صعيد الأمن الغذائي، تمثلت في النمو الكبير في المساحات المزروعة والكمية والإنتاج، مما ساهم في زيادة حجم إنتاج الخضراوات الطازجة بحوالي 98 %، فضلاً عن تحقيق اكتفاء ذاتي في قطاع الإنتاج الحيواني بلغ نسبة 100 % من الألبان الطازجة ومشتقاتها والدواجن الطازجة. كما تولي الدولة اهتماماً كبيراً بالإنتاج السمكي وتعمل على استدامته من خلال البرامج التنموية لهذا القطاع، بالإضافة إلى المبادرات التي أطلقتها الوزارة لدعم جميع قطاعات الأمن الغذائي».

ونوه سعادته بالاستراتيجية الوطنية الجديدة للأمن الغذائي، والملزم إطلاقها قريباً، والتي تأتي تماشياً مع استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024 - 2030. وتتمثل أهدافها الرئيسية في تحقيق الاستدامة، والاعتماد على التقنيات الحديثة والابتكار في القطاع الزراعي، بما يحقق رؤية قطر الوطنية 2030 وبعزّز من ركائزها.

ووفق مؤشر موردور انتلجينس تعمل الإدارة بوزارة البلدية على تشجيع المزارع من خلال إطلاق المبادرات الزراعية المتنوعة وتقديم الدعم الفني والخدمات للمزارعين. وقامت بتوزيع 5,777 دفيئة (عادية، مبردة، ومائية) على أصحاب المزارع خلال الفترة من 2016 إلى 2021 وذلك لتكوين نظام متكامل للدفيئة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتقليل الهدر في استخدام المياه. أنتجت الدولة في عام 2021 أعلى إنتاج نباتي من الطماطم بواقع 32,555,1 طن متري إلى جانب تغطية مساحة 191,5 هكتار في الدفيئات الزراعية في البلاد، يليها الخيار والفلفل الحلو، مما سيجعل الدولة تطبق تقنيات أكثر تقدمًا وتتبنى الزراعة.

ركائز وأهداف ومبادئ

وعلى الرغم من ان تلك الارقام لا تصل الى مستوى الطموحات الى حددتها الخطة الخمسية الماضية ولم تحقق سوى 65 الى 70% منها فان الخطة الخمسية الجديدة 2024-2030 ينتظر ان تبني عليها وتكملها.

وتتمثل أهدافها الرئيسية في تحقيق الاستدامة، والاعتماد على التقنيات الحديثة والابتكار في القطاع الزراعي، بما يحقق رؤية قطر الوطنية 2030 ويعزّز من ركائزها. ووفقَ الإطار العام للإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2024- 2030 فانها تستهدف تحقيق (نظام غذائي يتسم بالمرونة والاستدامة والعدالة بحلول عام 2030)، حيث ستركز على 3 محاور رئيسية إستراتيجية، وهي الإنتاج المحلي، ويعني تطوير القدرات المحلية المستدامة والشاملة في مجال إنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها وبيعها بالتجزئة وسياسات التسعير العادل لها، والمحور الثاني المخزون الإستراتيجي، ويعني الحفاظ على المرونة من خلال الاستفادة من المخزون الإستراتيجي الاحتياطات باستخدام انظمة موثوقة للإنذار المبكر، ويتمثل المحور الثالث في التجارة الدولية والاستثمار، ويعني ضمان تنوع واستدامة مصادر الإمدادات الغذائية وخدماتها اللوجستية.

- 355 ألف طن من الأغذية الطازجة تنتجها قطر بنسبة 28 % من الاستهلاك السنوي
- 5.777 صوبة مجانية وزعتها وزارة البلدية على أصحاب المزارع خلال 3 سنوات
- 3 أهداف للإستراتيجية الوطنية الجديدة للأمن الغذائي تتضمن الاستدامة، التقنيات، الابتكار

إستراتيجية الأمن الغذائي 2024 - 2030

أكد سعادة السيد عبدالله بن حمد بن عبدالله العطية وزير البلدية، أن الاستراتيجية تأتي انسجاماً مع رؤية قطر الوطنية 2030، وبتوجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى (حفظه الله ورعاه)، لتطوير نظام غذائي مستدام قادر على التكيف مع التغيرات العالمية، بما في ذلك التغيرات المناخية، الأزمات الجيوسياسية، واضطرابات سلاسل الإمداد الغذائي.

تتضمن الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 17 مبادرة موزعة على ثلاث ركائز رئيسية، وتستهدف الركيزة الأولى (الإنتاج المحلي والأسواق المحلية)، تنمية الإنتاج المحلي للخضراوات واللحوم الحمراء الطازجة (للأغنام والماعز) والأسماك الطازجة والمحافظة على الاكتفاء الذاتي في إنتاج الألبان والدواجن الطازجة، من خلال تعزيز الإنتاج المحلي باستخدام تقنيات الزراعة الحديثة والممارسات المستدامة، والعمل على تقليل الاعتماد على الإمدادات الغذائية الخارجية وضمان استدامة تلبية احتياجات السوق عبر الإنتاج المحلي.

فيما تستهدف الركيزة الثانية (الاحتياطي الاستراتيجي ونظم الإنذار المبكر) تعزيزَ المرونة والصمود للنظام الغذائي المحلي، من خلال تحسين وتوسيع نطاق المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية، وإنشاء وإدارة المخزون الاستراتيجي للمدخلات الزراعية لضمان الاستمرارية الإنتاج المحلي في حالات الطوارئ، وتطوير نظم إنذار مركزية لمراقبة المخاطر والبات الاستجابة واتخاذ القرار.

وتهدف الركيزة الثالثة (التجارة الدولية والاستثمار) الى مواصلة العمل على تعزيز القدرات في التجارة الدولية وتنويع مصادر الاستيراد، ودعم تنافسية الإنتاج المحلي، بما يعزز وصول قطر الى أسواق عالمية إضافية، وتوسيع قدرات مرافق التخزين التابعة لميناء حمد لتصبح مركزاً إقليمياً لتجارة الأغذية وتصنيعها من خلال شراكات تجارية واستثمارات استراتيجية، لضمان توافر الغذاء بشكل آمن ومستدام، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصادر محدودة.

وتعمل هذه الركائز مجتمعة، على ضمان استدامة الأمن الغذائي في دولة قطر من خلال تعزيز القدرات المحلية، وتحسين الاستجابة للأزمات، وتنويع مصادر الإمداد، مما يعزز مرونة الدولة في مواجهة التحديات العالمية والمحلية ويضمن تحقيق أمن غذائي مستدام.

وتؤكد دولة قطر من خلال الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2030 دورها الريادي في تعزيز الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام. كما تبرز هذه الخطوة التزام الدولة بمشاركة خبراتها وتقديم الدعم اللازم لدول المنطقة والعالم في مواجهة التحديات المتعلقة بالغذاء والمناخ، بما يعزز من مكانتها كشريك استراتيجي في بناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

أما المبادئ التوجيهية للإستراتيجية فتتمثل في العادات الصحية والاستهلاكية، والسلامة والجودة، والاستدامة والتكييف مع التغير المناخي، إلى جانب بناء الشراكات،وتتمثل الأهداف الإستراتيجية في الإنتاج المحلي، وذلك من خلال مواصلة تطوير استدامة الاكتفاء الذاتي مع التركيز في المقام الأول على السلع التي يمكن إنتاجها، وتوفير الظروف المناسبة للإنتاج المحلي، مثل دعم المنتجين والشروط والشراكات، مع مراعاة تحقيق التوازن بين حماية المستهلك والمنتج، إلى جانب ضمان استدامة الزراعة والإنتاج وتشجيع العمل المناخي، والحد من هدر الطعام وفقده وتطوير مبادئ الاقتصاد الدائري، وضمان السلامة والجودة والأمن البيولوجي لجميع الأغذية المنتجة محليا والمستوردة، وتعزيز التغذية الصحية.

بينما يتمثل هدف المخزون الإستراتيجي الاحتياطي ونظم الإنذار في الحفاظ على المرونة من خلال الاستفادة من المخزون الإستراتيجي الاحتياطي والمخزونات الاحتياطية، وضمان المرونة في مواجهة أسوأ السيناريوهات أو مخاطر الأمن الغذائي، ودعم وحماية قطاع الزراعة المحلي من خلال إنشاء احتياطات للمدخلات الزراعية، إلى جانب ضمان توفير أنظمة الإنذار واليات مواجهة حالات الطوارئ.

في حين يأتي هدف التجارة الدولية والاستثمار في توفير الحماية اللازمة لمنتجي السلع الأساسية المحليين، وتنويع مصادر استيراد المنتجات الغذائية، والاستفادة من مرافق الأمن الغذائي بميناء حمد، والتنوع الغذائي بإستراتيجية الاستثمار.

تطورات سريعة

ووفق وكالة ترويج الاستثمار:»توسع القطاع الزراعي في قطر في السنوات الأخيرة بسبب زيادة الطلب على الغذاء نتيجة للنمو السكاني السريع والمبادرات المدعومة من الحكومة، في مجال الزراعة. كما يوفر الدعم الحكومي، وسهولة الوصول إلى التمويل، وجودة سُبل النقل واللوجستيات، والشراكات ما بين القطاعين العام والخاص، بيئة مؤاتية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

دعم متواصل للإنتاج

وقال يوسف بن خالد الخليفي مُدير إدارة الشؤون الزراعية لـ لوسيل انه « يشعر بالارتياح تجاه ما وصلت إليه الزراعة في الدولة وهي تتطور باستمرار وتستوعب المزيد من التقنيات ووسائل الابتكار الحديثة التي يتم توطينها، وان البلدية لا تتوانى في تقديم المزيد من الدعم والارشاد لاصحاب المزارع ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم، وان ساحات تسويق المُنتج المحلي وصلت في الوقت الحالي الى مستوى جيد في عمليات التسويق وتتطور في الاداء باستمرار». واوضحَ:» أن الأهداف الأساسية من وراء إنشاء ساحات المُنتج الزراعي هي التعريف بالمُنتج المحلي، وإعطاء صورة جيدة عن المُنتج القطري، خاصة أنه تم وضع اشتراطات ومعايير خاصة بجودة المعروضات من الخضراوات والفاكهة وسلامتها، لضمان الجودة، وتوفير منافذ بيع مُباشرة للمُنتجين والمُستهلكين في الوقت نفسه».

وعبر رجل الاعمال والمستثمر الزراعي والغذائي المعروف السيد احمد الخلف لـ لوسيل عن تقديره للحرص الدائم من قبل الدولة على دعم المنتجين والعمل باستمرار على ازالة الصعوبات التي يواجهونها بشكل مدروس وتباعا من منطلق الحرص من قبلها على تعزيز الامن الغذائي ودعم مسيرة الانتاج.

وفي ذات السياق اشار الى قرار اعفاء اصحاب المشاريع من ديون فترة كورونا ومنحهم فرصا جديدة ليتمكنوا من المساهمة في عملية الانتاج وهي نظرة ثاقبة تشير الى رؤية وطنية مخلصة ومحبة لهذا الشعب من اجل النهوض بعملية التنمية.

الدكتورة لطيفة بنت شاهين النعيمي:

التركيز على الإنتاج المحلي وتطوير الأسواق

حول الاستراتيجية الجديدة وتحدي الأمن الغذائي 2034 2030- تقول الدكتورة لطيفة بنت شاهين النعيمي مؤسس ورئيس مبادرة مروج قطر لـ لوسيل:»مما لا شك فيه أن قضية الأمن الغذائي، تحتل صدارة أولويات دولة قطر على المستوى التنموي، لأنها ركن أساسي من أركان الأمن والاستقلال الاقتصادي للدولة، وركيزة مهمة لتأمين الاحتياجات بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنيّة، الهادفة إلى جعل دولة قطر بحلول عام 2030 دولة متقدّمة قادرة على تحقيق التنمية المُستدامة، وتأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلًا بعد جيل، فقد جاءت الاستراتيجية الوطنية الجديدة للأمن الغذائي (2024 – 2030) انطلاقًا من الحفاظ على المكتسبات التي تحققت في الاستراتيجية السابقة (2018 – 2023)، مع التركيز على الإنتاج المحلي وتطوير الأسواق؛ وتسليط الضوء على تعزيز المخزون الاستراتيجي ونظم الإنذار المبكر، إضافة إلى ذلك، تولي الاستراتيجية اهتماما بتعزيز التجارة الدولية والاستثمار وحماية المنتجين المحليين من خلال تطبيق تدابير تجارية فعالة».

وتستطرد د. النعيمي قائلة:»لكن الأمن الغذائي لن يتحقق بشكل كامل، ما لم تهتم الجهات المعنية بوسائل الإنتاج الزراعي، من ناحية التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في الري والزراعة، وزيادة الدعم المُخصص لأصحاب المزارع المُنتجة، وتحويل جميع البيوت المكشوفة إلى بيوت محمية مغلقة مُنتجة طوال العام، وإلزام أصحاب المزارع غير المُستغلة بتحويلها إلى مزارع منتجة، وتوصيل البنية التحتية التي تشمل شبكتي المياه والكهرباء إلى كافة مزارع قطر.

كما يتطلب الأمر في الوقت الراهن إصدار تشريعات وقوانين لحماية المُنتج المحلي ليحصل على فرصته في السوق مثل المنتج المستورد، فضلًا عن تسهيل إجراءات الحصول على تراخيص إقامة المزارع وآبار المياه، وفتح حوار مع أصحاب المزارع المحليّة لاستطلاع آرائهم وتطلعاتهم في خُطة تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعيّة، باعتبارهم عنصرًا أساسيًا في توفير عنصر الأمن الغذائي، خاصةً في ظل الوضع الراهن لأصحاب المزارع الذين يواجهون العديد من التحديات التي تعوق مسيرة القطاع الزراعي».

وخلصت للقول:»وكذلك تسهيل عملية سداد قروض بنك التنمية للمزارعين، حيث يحرص البنك في ظل الاهتمام الذي توليه الدولة لخدمة المزارعين ومربّي الثروة الحيوانيّة، على وضع برامج تمويلية تستهدف دعم منظومة الأمن الغذائي من خلال توفير تمويلات ميسّرة لمشاريع القطاع الزراعي بما يساهم في العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، بمنح تمويل لأصحاب المزارع والعزب، بهدف تشجيع المزارعين على النهوض بحجم إنتاجي أفضل، بالإضافة إلى إنشاء بيوت محمية واستخدام أنظمة ري حديثة».

ناصر الخلف:

إنجازات نوعية تحققت بمجالات الزراعة والأمن الغذائي

يقول رجل الاعمال والمدير التنفيذي لشركة اجريكو للانتاج الزراعي السيد ناصر الخلف لـ لوسيل:» تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، تواصل دولة قطر تحقيق خطوات نوعية في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، مما يعكس التزامها الراسخ بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية قطر الوطنية 2030. مع اقتراب اليوم الوطني لدولة قطر، الذي يعد مناسبة غالية لاستذكار الإنجازات الوطنية في مختلف المجالات، أود أن أعبر عن فخري بما حققته دولتنا الحبيبة من تقدم في تعزيز الأمن الغذائي ودعم الاستدامة الزراعية، التي تُعد جزءًا أساسيًا من رؤية قطر الوطنية 2030».

وحول إنجازات شركة أجريكو في دعم الأمن الغذائي والاستدامة الزراعية استطرد قائلا لـ لوسيل:» انطلاقًا من التزامنا بتحقيق الاستدامة وتعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي، وسعت شركة أجريكو أنشطتها الإنتاجية لتشمل مجموعة متنوعة من المشاريع التي تخدم الأهداف الوطنية، والتي تسعى إلى تحقيق التكامل بين الزراعة الحديثة وإدارة الموارد المبنية بكفاءة. ومن أبرز هذه الأنشطة:

إنتاج الخضراوات في البيوت المحمية: تُعد أجريكو رائدة في استخدام تقنيات البيوت المحمية الحديثة، حيث تعتمد على أنظمة الزراعة المائية (الهيدروبونيك) وتقنيات التحكم في المناخ لإنتاج محاصيل عالية الجودة على مدار العام، مع تقليل استهلاك المياه والطاقة.

إنتاج الفطر (المشروم): تمثل زراعة الفطر إضافة مبتكرة لأنشطة الشركة. يعتمد هذا المشروع على زراعة الفطر في بيئات مغلقة ومتحكم بها، مما يضمن جودة الإنتاج واستدامته، لتلبية الطلب المحلي المتزايد على هذا المنتج الغذائي الصحي.

إنتاج الأسماك والروبيان: تلتزم أجريكو بتطوير مشاريع استزراع مائي حديثة لإنتاج أسماك عالية الجودة مثل السيباس والسبيريم، إلى جانب الروبيان، باستخدام أنظمة مغلقة صديقة للبيئة تتيح التحكم الكامل في جودة المياه ودرجة الحرارة، بما يضمن إنتاجًا مستدامًا.

إنتاج بيض المائدة: يهدف تقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز الاكتفاء الذاتي، أطلقت أجريكو مشروع إنتاج بيض المائدة باستخدام أحدث التقنيات لضمان جودة الإنتاج وسلامة المنتجات، مما يلبي احتياجات السوق المحلي بفعالية.

إعادة تدوير المخلفات العضوية (Compost):

كجزء من التزامنا بالاستدامة، أطلقت أجريكو مبادرة لإعادة تدوير المخلفات العضوية الناتجة عن الأنشطة الزراعية وتحويلها إلى سماد عضوي عالي الجودة (Compost). تسهم هذه المبادرة في تقليل الفاقد الزراعي وتعزيز التربة الزراعية الصالحة للزراعة، مما يدعم الأنظمة الزراعية الدائرية ويقلل من التأثير البيئي.

واوضحَ:» أن دور أجريكو في تحقيق الأمن الغذائي المستدام يجعلها تُركز على الابتكار في جميع مشاريعها لضمان تحقيق استدامة متكاملة بين الإنتاج الزراعي والحفاظ على البيئة. وتعمل الشركة على تطوير سلسلة إنتاج متكاملة تشمل الزراعة، إعادة التدوير، والتوزيع، مما يعزز مكانتها كشريك استراتيجي في تحقيق الأمن الغذائي لدولة قطر. كما أننا نفخر بتعاوننا مع الهيئات الوطنية والمجتمعات المحلية لنشر الوعي بأهمية الاستدامة ودعم المشاريع الوطنية، مثل مشروع الزراعة الحضرية في "الجزيرة الخضراء"، بالتعاون مع مؤسسة قطر و"إرثنا".

وخلص ناصر الخلف للقول:»إن التعاون بين الحكومة القطرية والمؤسسات الخاصة، مثل شركة أجريكو، يعكس رؤية قطر الوطنية 2030 في تحقيق التنمية المستدامة. كما تبرز هذه الجهود التكامل بين الابتكار والإنتاج، مما يعزز مكانة قطر كدولة نموذجية في تحقيق الأمن الغذائي، ونؤكد التزامنا في أجريكو بمواصلة الجهود لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانة قطر كدولة رائدة في مجالات الأمن الغذائي والاستدامة الزراعية. نسأل الله أن يديم على وطننا الأمن والازدهار»

446.6 مليار دولار قيمته

14.7 % معدلات النمو في سوق العقارات 2024

يوسف حاتم

يمثل سوق العقارات في قطر أحد أبرز القطاعات المساهمة في تحقيق الرؤية الوطنية 2030، حيث يسعى إلى تعزيز التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط والغاز، وبفضل الاستثمارات المتزايدة والمبادرات التنظيمية الحكومية، فقد شهد السوق العقاري نموًا ملحوظًا خلال عام 2024 حسب مراجعات شركات الاستشارات العقارية العالمية، ووفقًا لبيانات شركة الإحصائيات العالمية (Statista)» فإن قيمة السوق العقاري في قطر ستصل إلى 446.60 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية العام. ومن المتوقع حسب التقرير أن يشهد القطاع العقاري نموًا سنويًا مركبًا (CAGR) بمعدل 1.96% خلال الفترة من 2024 إلى 2029، ليصل حجمه إلى 492.10 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2029، مما يبرز حسب المحللين قدرة السوق القطري على تحقيق نمو مستدام رغم التحديات، معززًا دوره كأحد أعمدة الاقتصاد الوطني.

التحديات في السوق

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، فإن السوق لم يكن بمنأى عن التحديات، فقد سجل مؤشر أسعار العقارات انخفاضًا بنسبة 6.73% في أبريل 2024 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وهو ما يُظهر تباطؤًا نسبيًا في الطلب، وعند قيام المحللين باحتساب تأثير التضخم، ارتفع هذا الانخفاض ليصل إلى 8.06% وفقًا لتقرير لمؤسسة (Global Property Guide) ويعكس هذا الانخفاض حسب المحللين التحديات التي تواجه السوق، خاصة في ظل وجود فائض في العرض في بعض المناطق، مما يضغط على الأسعار والإيجارات في القطاعات الأقل طلبًا.

جوني ارتشر

لكن السوق سرعان ما تعافى في الربع الثالث حسب ما يظهره تقرير شركة Cushman & Wakefield للاستشارات المنشور حديثًا، فقد أشار التقرير بالاعتماد على بيانات جهاز التخطيط والإحصاء القطري إلى ارتفاع عدد معاملات مبيعات العقارات بنسبة 1.7% خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2024 مقارنة بالعام السابق، كما شهدت المبيعات السكنية نموًا كبيرًا بنسبة 14.7% خلال الفترة ذاتها. وهذه الزيادة تُظهر تعافي السوق العقاري بعد التباطؤ الذي حدث في بداية العام، خاصة في المناطق الرئيسية مثل لوسيل وجزيرة قطيفان، وتعليقًا على هذه البيانات، أشار جوني ارتشر، مدير الاستشارات والأبحاث لدى الشركة في قطر، إلى أن «النمو في مبيعات العقارات السكنية يعكس تحسن ثقة المستثمرين واستجابة السوق للطلب المتزايد على السكن عالي الجودة» كما ساهمت المشاريع الجديدة حسب محللي شركة Cushman & Wakefield في تعزيز الطلب العقاري، حيث شهد السوق إطلاق مشاريع جديدة مثل باروا هيلز في فوكس هيلز وذا غروف (The Grove) في جزيرة قطيفان، كما أتاح مشروع «مارينا 09» في منطقة المارينا فرصًا استثمارية جديدة للمستثمرين، حيث تم تحويل الشقق من الإيجار فقط إلى البيع، مما ساهم في جذب شريحة واسعة من المستثمرين المحليين والدوليين».

المخزون السكني

وعلى صعيد المخزون السكني، تشير بيانات الشركة العالمية للاستشارات العقارية (Knight Frank) إلى وجود 246,000 شقة و134,000 فيلا ضمن المخزون العقاري في قطر حتى الربع الثالث من عام 2024، مع توقع تسليم 6,400 وحدة سكنية إضافية بحلول نهاية العام، هذه الزيادة في المخزون سترفع الإجمالي إلى حوالي 400,000 وحدة، وتمثل هذه الزيادة حسب المحللين في الشركة تحديًا وفرصة في الوقت ذاته، فمن ناحية، تسهم هذه الإضافات في تعزيز خيارات السكن، لكنها تفرض ضغوطًا على معدلات الإشغال وأسعار الإيجارات، خاصة في المناطق الأقل جاذبية.

وفيما يخص الإيجارات، فقد أظهرت بيانات الشركة تراجعًا في أسعار الشقق الفاخرة في مشاريع مثل المارينا وفوكس هيلز بنسبة 5.5% على مدار الاثني عشر شهرًا الماضية، ليبلغ متوسط الإيجار الشهري للشقة 10,300 ريال قطري. وبالمثل، انخفضت إيجارات الفلل بنسبة 4.4% لتصل إلى متوسط 15,465 ريالا قطريا شهريًا، هذا التراجع حسب محللي الشركة يعكس إعادة ضبط السوق بعد موجة ارتفاعات شهدها السوق خلال فترة ما قبل كأس العالم 2022، لكن في المقابل، لا تزال بعض المناطق الفاخرة، مثل «مارينا لوسيل» و«جزيرة اللؤلؤة»، تحافظ على استقرار إيجاراتها بسبب الطلب المتزايد عليها.

في المقابل، شهدت معاملات البيع السكني ارتفاعًا في الحجم بنسبة 4.3% خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وفقًا لبيانات Cushman & Wakefield، وعلى الرغم من هذا الارتفاع في عدد المعاملات، فإن القيمة الإجمالية لهذه الصفقات شهدت انخفاضًا كبيرًا بنسبة 38.7%، ويفسر هذا التناقض حسب محللي الشركة في زيادة الطلب على العقارات ذات القيمة المنخفضة أو المتوسطة، مقابل تراجع في المعاملات ذات القيمة العالية التي تشكل الحصة الأكبر من إجمالي السوق.

السوق التجاري

وفيما يخص المكاتب التجارية، فقد حققت منطقة «غرب خليج الدوحة» ومشروع «مشيرب داون تاون» أعلى معدلات إشغال منذ عام 2015، حيث تم تأجير أو حجز ما يقرب من 130,000 متر مربع من المساحات المكتبية في 2024. وأشار تقرير شركة Cushman & Wakefield إلى أن الإيجارات للمكاتب من الدرجة «أ» في المواقع الرئيسية تتراوح بين 100-140 ريال قطري للمتر المربع شهريًا، بينما تنخفض في المناطق الثانوية إلى ما بين 50-60 ريالا قطريا، وأشار التقرير إلى أن المكاتب في المواقع الأقل تميزًا تعاني من ارتفاع معدلات الشواغر، ما يعكس فجوة واضحة بين المواقع الرئيسية والثانوية. ووفقًا لتقرير شركة (Knight Frank)، فإن المستثمرين الأجانب يبحثون بشكل متزايد عن مبان مستدامة وذات كفاءة في استهلاك الطاقة، وهو ما يدفع ملاك العقارات لتجديد مبانيهم القديمة، على غرار التحسن الذي شهدته المكاتب التجارية، أظهر سوق التجزئة أيضًا مؤشرات إيجابية رغم التحديات التنافسية فقد شهد السوق تحولًا كبيرًا مع زيادة المساحات المتاحة في مراكز التسوق إلى 1.6 مليون متر مربع حسب تقرير الشركة، ومع ذلك، أدت المنافسة بين المراكز الكبرى مثل «دوحة مول» والمواقع الثانوية إلى انخفاض الإيجارات في المواقع الأقل جذبًا، وأفادت البيانات بأن الإيجارات في المراكز التجارية الكبرى تتراوح بين 300-400 ريال قطري للمتر المربع شهريًا، بينما تنخفض في المراكز الثانوية إلى أقل من 200 ريال قطري.

تعزيز الثقة تعزيز الشفافية

في نفس الوقت لعبت الحكومة من خلال الهيئة العامة لتنظيم القطاع العقاري «عقارات» دورًا بارزًا في تعزيز شفافية السوق وثقة المستثمرين، حيث أطلقت الهيئة مبادرة لاعتماد المشاريع السكنية الملتزمة باللوائح التنظيمية الحديثة، حيث كان مشروع «باروا هيلز» أول مشروع يحصل على موافقتها. كما وقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع معرض «سيتي سكيب» لتنظيم المنتدى العقاري الثاني، الذي عُقد في أكتوبر 2024، وتهدف هذه الخطوات إلى تحسين البيئة الاستثمارية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال تحسين الشفافية وبناء الثقة بين المستثمرين والمطورين، ويرى خبراء شركة Cushman & Wakefield أن هذه الإصلاحات قد تسهم في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، خاصة مع تزايد الطلب على العقارات ذات المواقع الاستراتيجية.

2024 نحو نمو عمراني مستدام

% 5.5
تراجع بإيجارات الشقق الفاخرة

% 4.4
الانخفاض بإيجارات الفلل

% 4.3
الارتفاع بالبيع السكني

%38.7
انخفاض بالقيمة الإجمالية للصفقات

% 4.4
الانخفاض بإيجارات الفلل

60 - 50
ريالا قطريا
إيجار المتر المربع بالمناطق الثانوية

130
ألف م2 مكاتب تجارية تم حجزها

400 - 300
ريال للمتر المربع شهريًا الإيجارات بالمراكز التجارية الكبرى

200
ريال الإيجارات بالمراكز التجارية في المناطق الثانوية

446.6
مليار دولار
قيمة سوق العقارات 2024

%1.96
نمو سنوي مركب لسوق العقارات من 2024 إلى 2029

%14.7
نمو مبيعات العقارات 2024

492.1
مليار دولار
حجم سوق العقارات بحلول عام 2029

400
ألف وحدة سكنية إجمالي المخزون السكني 2024

المصدر: لوسيل وتقارير دولية

By
Hatem Elqadi

فاطمة يوسف الغزال:

خطوات هامة في سبيل تعزيز الدور الاقتصادي للمعلم والمدرس

حول تمكين المعلم والمدرس اقتصادياً تقول الكاتبة والخبيرة التربوية السيدة فاطمة بنت يوسف الغزال:» ان قطر اتخذت خطوات هامة في سبيل تعزيز الدور الاقتصادي للمعلم والمدرس، من خلال رفع الرواتب وتقديم حوافز مالية وجوائز تقديرية للمعلمين المتميزين. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ برامج تدريبية وورش عمل مستمرة لتحسين مهارات المعلمين وتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة في التعليم، مما يعزز من قدرتهم على تقديم تعليم ذي جودة عالية ويزيد من رضاهم الوظيفي».

وفيما يتعلق بالإنجازات الاقتصادية لعام 2024 استطردت الغزال قائلة:» خلال عام 2024، حققت قطر العديد من الإنجازات الاقتصادية، من بينها تطوير البنية التحتية وتحسين البيئة الاستثمارية. كما شهدت البلاد زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد الكامل على النفط والغاز. هذه الجهود تعكس رؤية قطر الوطنية 2030 الهادفة إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام».

وبالنسبة لتمكين المرأة اقتصادياً ذكرت:» أن قطر قد عملت بجدية على تمكين المرأة في المجالات الاقتصادية من خلال توفير فرص عمل متساوية وتقديم الدعم اللازم لريادة الأعمال النسائية. تم تنفيذ برامج تدريبية لتطوير مهارات النساء وزيادة مشاركتهن في سوق العمل، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات لإطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء. هذه الجهود تساهم في تحقيق التوازن بين الجنسين وتعزيز دور المرأة في المجتمع والاقتصاد».

وخلصت السيدة فاطمة يوسف الغزال للقول انه:» في ظل هذه الجهود، يمكن القول إن قطر قد حققت تقدماً ملحوظاً في مجالات التعليم، الاقتصاد، وتمكين المرأة. تستمر الدولة في العمل على تحسين جودة الحياة لمواطنيها وتوفير بيئة داعمة للنمو والتنمية المستدامة».

مؤشرات إيجابية وثقة في الاقتصاد نهاية 2024

مع اقتراب عام 2024 من نهايته وحلول اليوم الوطني للدولة، تتزايد المؤشرات التي تظهر الثقة المتزايدة في الاقتصاد القطري بناء على الأداء الاقتصادي للدولة في عام مليء بالتحديات، ويتماشى هذا التفاؤل مع تطلعات قطر لعام 2025، حيث تبني الدولة على أسسها المتينة لتعزيز مكانتها الاقتصادية على المستوى العالمي.

وفوقًا لأحدث استبيان للرؤساء التنفيذيين الذي أجرته شركة «برايس ووترهاوس كوبرز» (PwC)، فإن الثقة في الآفاق الاقتصادية لقطر مرتفعة بشكل ملحوظ، حيث أبدى 84% من رؤساء مجلس إدارة الشركات العاملة في قطر تفاؤلهم وثقتهم في الأداء الاقتصادي في عام 2024، فيما توقع 71% منهم زيادة القوى العاملة، وهي نسبة تقارب ضعف المتوسط العالمي. بالإضافة إلى ذلك، أعرب 68% من الرؤساء التنفيذيين عن ثقتهم في إمكانيات تحقيق عائدات قوية لشركاتهم خلال السنوات الثلاث المقبلة، مما يظهر تفاؤلًا كبيرًا بمستقبل الاقتصاد القطري.

وتأتي نتائج هذا الاستطلاع متسقة مع التوقعات العالمية للمؤسسات الدولية بخصوص الاقتصاد القطري، فبحسب مركز الإحصائيات الأمريكي (Statista) فمن المتوقع أن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطر 5,8% بحلول عام 2026، مما يضعها بين أسرع الاقتصادات نموًا في العالم.

يعزز هذه التوقعات تصنيف وكالة «ستاندرد آند بورز» العالمي (S&P)، التي أكدت في نوفمبر على التصنيف الائتماني لقطر عند (+1-AA/A) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى الاحتياطيات الكبيرة للدولة من الهيدروكربونات والدور الريادي الذي تلعبه قطر في سوق الغاز الطبيعي المسال عالميًا. إلى جانب الأصول الكبيرة في جهاز قطر للاستثمار والذي يحتل المرتبة الثامنة على مستوى العالم، بأصول إجمالية تبلغ حوالي 525 مليار دولار، وفقًا لبيانات معهد صناديق الثروة السيادية، وهو منصة بحثية مقرها الولايات المتحدة دور التنويع الاقتصادي في تعزيز الثقة في الاقتصاد

ويلعب التنويع الاقتصادي الذي تعمل عليه الحكومة في قطر دورًا كبيرًا في تعزيز ثقة المستثمرين في السوق القطري، حيث تبنت قطر مبادرات طموحة لتعزيز اقتصاد قائم على المعرفة، من خلال قطاعات مثل الطاقة النظيفة، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والذكاء الاصطناعي، والرياضة.

تهدف هذه المبادرات إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحفيز نمو القطاع الخاص، وخلق بيئة اقتصادية مواتية تتجاوز قطاع الغاز، كما تشمل الجهود الأخيرة محو الديون الممنوحة للشركات القطرية لدعم القطاع الخاص وخلق فرص العمل، بالإضافة إلى تعزيز الروابط الاقتصادية العالمية مثل استحواذ جهاز قطر للاستثمار على حصة بنسبة 10% في ثاني أكبر شركة لإدارة الأصول في الصين.

ومع تزايد مستويات الثقة في الاقتصاد القطري وتحقيق مؤشرات إيجابية على مختلف الأصعدة، تؤكد قطر التزامها بالتخطيط الاستراتيجي طويل المدى لتعزيز مسارها الاقتصادي الصاعد، ومع اختتام العام الحالي، تعكس رؤية قطر المستقبلية ليس فقط التفاؤل بمسارها الاقتصادي، بل أيضًا التزامها المستمر بتطوير بيئة استثمارية جاذبة، ودفع عجلة التنمية المستدامة، وبناء اقتصاد قوي ومتعدد المصادر يحقق طموحات الحاضر والمستقبل.

أ.د. محمد بن سيف الكواري:

قطر تسير بخطى ثابتة نحو مستقبل بيئي مستدام

قال سعادة الأستاذ الدكتور محمد بن سيف الكواري الخبير البيئي والمستشار الهندسي بمكتب سعادة وزير البيئة والتغير المناخي: إن الدولة قطعت شوطًا كبيرا في مجالات الاستدامة 2024 ومن ابرز الإنجازات: «تدشين وزارة البيئة استراتيجيتها -2024 2030 تحت شعار نعم نحو بيئة مستدامة وتدعم الاستراتيجية قدرة الدولة للتصدي للتحديات البيئية والمناخية المتزايدة لضمان الحفاظ على الموارد للأجيال المقبلة، وتقدم الإستراتيجية حلولا مبتكرة للتحديات من خلال البحث والتحول الرقمي وتحديد القدرات المؤسسية والتعاون المجتمعي».

واستطرد بن سيف الكواري قائلاً لـ لوسيل: «حددت دولة قطر اهدافا طموحة تعكس رؤيتها لمستقبل بيئي مستدام وتلك الأهداف من بينها خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 25 % بحلول عام 2030 وهذا تحد كبير تمضي نحوه قطر بخطى ثابتة، الى جانب استعادة 30 % من الموائل الطبيعية المتأثرة بيئيا، وحماية 30 % من المناطق البرية والساحلية، وحماية 17 نوعا من الأنواع المتوطنة والمهددة بالانقراض مثل السلاحف منقرية الصقر وبحر البقر وحوت القرش والطيور وغير ذلك عبر خطة طموحة جدا، والحد من ادخال الأنواع الغريبة والغازية بنسبة 50 % حتى عام 2030.

وأوضح: «أن الاستراتيجية وضعت اكثر من 30 مبادرة واكثر من 100 مشروع لتحقيق الاهداف المستدامة مثل الحزام الاخضر وهو مشروع مستدام لخفض الحرارة وإنتاج الأكسجين عبر تلك الغابات الموجودة التي وصلت الى 14 كم2 وهناك مشاريع مستمرة بهذا المجال لتخضير البر القطري».

وأشار د. محمد بن سيف الكواري إلى أن « الاستدامة البيئية في خطة وزارة البيئة تشرف على الاقتصاد الدائري وإعادة استخدام النفايات واعتماد سبل التنمية الخضراء والحفاظ على الطاقة، حيث تشجع الوزارة إعادة التدوير ولدينا تجربة ناجحة في تدوير 40 مليون طن من المخلفات الانشائية في روضة راشد وتم استغلالها ووصلت خلال 3 سنوات من 2021 وحتى الان انتجت الشركة ما يقارب 2.6 مليون طن من الاحجار المعاد تدويرها وبذلك وفرت 50 % من تكلفة الاحجار المستوردة من الخارج، وهنا تعزز الاستدامة البيئية الاقتصاد الدائري وإعادة استخدام الموارد والنفايات وتعزز أيضا الاستثمار في مقومات التنمية الخضراء وتشجع الحفاظ على الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة وتطبيق الاستدامة في البنية التحتية واستخدامات الاراضي».

وأضاف «ومن المشاريع الاقتصادية التي نفتخر بها وهي مشروع رائد محطة الخرسعة للطاقة الشمسية في قطر وتعد تلك المحطة الأولى في قطر وواحدة من أكبر المحطات من نوعها في المنطقة، وهي خطوة نحو تنفيذ استراتيجية قطر للاستدامة وتحقيق حزمة من الإيجابيات مثل توفير انتاج الطاقة بأسعار تنافسية وتقليل الاعتماد على الغاز والانبعاثات الكربونية وتحسين البيئة المحلية المحيطة، وتلك المحطة تتضمن اكثر من 1.8 مليون لوحة شمسية وتقدر السعة الكلية للمشروع بنحو 800 ميجاوات ومن المقرر ان ينتج 10% من احتياجات البلاد من امدادات الطاقة، وما يميزها انها نظيفة ومنخفضة الكربون».

ولفت بن سيف الكواري الانتباه الى أن «قطر تتطلع لإنتاج 25 % من احتياجات البلاد طاقة نظيفة حتى عام 2030، وهناك محطتان للطاقة الشمسية في مسيعيد عند إتمامهما تسهمان في توليد طاقة متجددة تقدر بـ 1.67 جيجاوات نهاية 2024 واستراتيجية قطر للطاقة تشمل توليد 5 جيجاوات من الطاقة الكهربائية النظيفة بحلول عام 2035 وهو مشروع مستدام استراتيجي بكل المقاييس».

وخلص أ. د محمد بن سيف الكواري قائلاً «ولا يفوتني بهذا المجال ان اشيد بمشروع الأمونيا الزرقاء وهذا يعتبر مشروعا رائدا في دولة قطر حيث يعزز انتاج الطاقة المتجددة عبر تزويد العالم بأنواع وقود مختلفة منخفضة الكربون، وهذا الاستثمار دليل على خطوات قطر الملموسة لخفض كثافة الكربون من منتجات الطاقة كما يشكل ركيزة اساسية في استراتيجية قطر للاستدامة والتحول لطاقة منخفضة الكربون وهذا مشروع اقتصادي مستدام ويتم انتاج الامونيا الزرقاء عندما يتم التقاط وتخزين ثاني اكسيد الكربون الناتج أثناء الإنتاج التقليدي للامونيا ويتم نقلها باستخدام السفن التقليدية الى محطات الطاقة لانتاج كهرباء منخفضة الكربون من اجل بناء اقتصاد مستدام، وتساهم في مستقبل الطاقة النظيفة وتقلل انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون».

ترتقي بقطر إلى مصاف الدول المتقدمة

إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024 - 2030
هدية قطر للشعب وللمقيمين وللعالم

خاص - **لوسيل**

في عام 2024 واصلت دولة قطر مسيرة تحقيق تطلعات رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال إطلاق استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024 - 2030 للشعب القطري والمقيمين في الدولة وللعالم بأسره. وهذه الإستراتيجية، التي أعدت بتوجيه من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، هي الثالثة والأخيرة في سلسلة استراتيجيات التنمية الوطنية التي تسعى إلى تحقيق أهداف وتطلعات رؤية قطر الوطنية2030، والتي تطمح إلى نقل قطر إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2030 وتحقيق تنمية مستدامة، وتوفير حياة عالية الجودة لجميع أفراد شعبها وأجياله المقبلةومن خلال التقرير التالي نوجز تلك الإستراتيجية.

ووفق الاستراتيجية ستعمل دولة قطر على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي بمعدل سنوي متوسط قدره 4% حتى عام 2030 عبر توسيع إنتاج الغاز وتسريع نمو الأنشطة ذات العلاقة بالتنويع الاقتصادي، حيث تهدف أجندة التنويع الاقتصادي إلى جعل قطر بين أفضل 10 وجهات في العالم للمستثمرين والشركات، وإلى إنشاء تجمعات اقتصادية تخصصية، وبناء منظومة ابتكار حيوية تعتمد على القطاع الخاص، وستركز قطر أيضا على زيادة الإنتاجية بنسبة 2% سنويا لتعزيز النمو الاقتصادي، وإيجاد وظائف تتطلب مهارات عالية وبأجور مرتفعة، مع الحفاظ على معدل مستدام للنمو السكاني لا يشكل ضغطا على النسيج الاجتماعي والبنية التحتية.

وتحت عنوان « معا لبناء مستقبل مستدام» أطلقت الدولة «استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030 « وهو الأمر الذي يشكل محطة مفصلية للعام 2024 تؤسس للمرحلة الأخيرة من رؤية 2030 التي قال عنها معالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية إنها « تنتقل قطر عبر استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة إلى المرحلة القادمة من مسيرة التطور نحو اقتصاد مستدام يقوده المواطنون والمقيمون والقطاع الخاص، مع المحافظة على قيمنا وهويتنا ونسيجنا الاجتماعي «.

7 نتائج رئيسية

وترتكز استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة على سبع نتائج استراتيجية وطنية الا وهي « تبني نموذج للنمو المستدام للتحول الى اقتصاد تنافسي ومنتج ومتنوع ومحفز للابتكار، تعزيز استقرار وسلامة ومرونة الموازنة العامة والميزانية العمومية الحكومية على المدى البعيد، وتمكين المواطنين وتأهيلهم ليصبحوا أفرادا قادرين على المنافسة في سوق العمل واستقطاب وافدين ذوي مهارات عالية كشركاء في مسيرة قطر التنموية، والحفاظ على القيم الأصيلة والروابط الأسرية القوية، وتعزيز المواطنة المسؤولة، وبناء مجتمع محلي متنافع ومنسجم ليزدهر في عالم يزداد عولمة. وتوفير حياة عالية الجودة للجميع عن طريق التميز في الرعاية الصحية والأمن والسلامة العامة والإثراء الثقافي لتصبح قطر من أفضل البلدان للحياة الأسرية، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية وحماية النظم البيئة وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وبناء القدرة والمرونة على مواجهة التهديدات البيئية المستقبلية. وأن تصبح قطر مزودا عالي المستوى للخدمات الحكومية للمواطنين والمقيمين والشركات والمؤسسات ودولة رائدة في فاعلية وكفاءة وشفافية الحوكمة».

ووفق الاستراتيجية فان تبني نموذج للنمو المستدام يستهدف التحول إلى اقتصاد تنافسي ومنتج ومتنوع ومحفز للابتكار، ومن أهم المكونات الرئيسية للنموذج الوطني للنمو الاقتصادي المستدام أن تعمل قطر على تعزيز ريادتها العالمية في قطاع الطاقة، وتطوير تجمعات للتنويع الاقتصادي تدفع النمو الاقتصادي غير الهيدروكربوني، وتكون قادرة على المنافسة عالمياً، وتقوم على أجندة ابتكار تهدف إلى بناء خبرات علمية، وتجذب شركات تكنولوجيا متقدمة، وتحفز الصادرات. كما ستعمل على خلق بيئة ملائمة للأعمال والمستثمرين تعزز ريادة الأعمال والاستثمار الأجنبي، وقدرة الشركات المحلية على المنافسة».

التجمعات الاقتصادية

وتكشف الاستراتيجية الثالثة انه « لدفع عجلة التنويع الاقتصادي ستقوم قطر ببناء التجمعات الاقتصادية التالية «الصناعات التحويلية من خلال التوسع في التصنيع في الكيماويات، وفي المعادن ذات انبعاثات الكربون المنخفضة. والخدمات اللوجستية من خلال التحول إلى مركز لإعادة تصدير منتجات عالية القيمة وتعزيز مكانة قطر العالمية في مجال النقل الجوي، وقطاع السياحة عبر جعل قطر الوجهة السياحية المفضلة للأسر، وتطوير سياحة الأعمال والفعاليات، الى جانب تكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية من خلال تطوير الاقتصاد الرقمي والقدرات الاستراتيجية في الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة الأخرى في المدى البعيد، والخدمات المالية عبر تطوير الاختصاصات الناشئة مثل تكنولوجيا التأمين، وتعزيز إدارة الأصول وأسواق رأس المال، اضافة الى التعليم من خلال العمل على الترويج لقطر كمركز للتعليم العالي، وتطوير اختصاصات ناشئة بالاستفادة من الاستثمارات السابقة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، والغذاء والزراعة عبر تعزيز الأمن الغذائي، وتطوير تخصصات طويلة المدى مثل التكنولوجيا الزراعية، وأخيرا الخدمات الصحية عن طريق زيادة مشاركة القطاع الخاص وتطوير السياحة العلاجية، وبناء قدرات التخصصات بعيدة المدى مثل الطب الدقيق، والتجمعات المستقبلية عبر دراسة بناء تجمعات أخرى في المستقبل حول التقنيات الواعدة مثل التكنولوجيا الخضراء».

طموحات كبيرة

وتشير الاستراتيجية الى بعض المؤشرات الرقمية المهمة التي تشكل طموحات بدأت 2024 وتؤدى الى 2030 التي ستقود الاستراتيجية الا وهي الارتقاء بمتوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي 4%، ومتوسط النمو السنوي في إنتاجية العمل 2%، وصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى قطر (تراكمي) 100 مليار دولار أمريكي، ومؤشر بيئة الأعمال أفضل 10، مؤشر التنافسية الرقمية أفضل 10، عدد الزوار سنويا 6 ملايين، مؤشر الابتكار العالمي أفضل 30 «.

والى جانب ما سبق وصول الرصيد الكلي للمالية العامة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) 5,5%، نسبة القطريين في القطاعين الخاص والمشترك 20%، ونسبة خفض وفيات الأمراض غير المعدية المرتبطة بنمط الحياة (مثل مرض السكري) 36%، انبعاثات الغازات الدفيئة -25%، رضا العملاء عن خدمات الحكومة المقدمة للمواطنين والشركات 85%، مؤشر الكفاءة اللوجستية، أفضل 15 إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1,5%، نسبة الخريجين من تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات 18% معدل الخصوبة 3,0 «.

ووفق ما ورد فيها توفر استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة فرصا لكافة الأطراف المعنية للمشاركة في تحقيق تنمية البلاد والاستفادة منها «المواطنون ستعمل الاستراتيجية على تمكين المواطنين لزيادة مشاركتهم في التنمية الاقتصادية، وتزويدهم بمهارات تُعدهم للمستقبل، وتطلق العنان لطاقاتهم وإمكاناتهم، وتمكينهم من الاستمتاع بحياة ذات جودة عالية. و النساء ستعمل استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة على تطوير بيئة تساعد على تعزيز دور المرأة، وتمكينها في جميع المجالات لتولي دورها المنشود اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا. والشباب ستوفر الاستراتيجية للشباب فرصا رائعة للدراسة والمشاركة والتطوع، وتعمل على تمكينهم ليصبحوا مواطنين نشطين ومنتجين في وقت مبكر – مع تحفيز أدائهم ومشاركتهم في بناء المستقبل».

وفيما يتعلق بالفئات الأولى بالرعاية ستعمل الاستراتيجية على تصنيف وتمكين الشرائح الاجتماعية الأولى بالرعاية، مما يساعد على ضمان اضطلاعها بدور تشاركي كامل في المجتمع وفي بناء الاقتصاد. اما المقيمون فستوفر الاستراتيجية لهم جودة حياة عالية وتجعل قطر منزلا لهم ولأسرهم بهدف تحفيزهم على المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة في الدولة على المدى البعيد. وبخصوص الشركات والمستثمرين فستوفر الاستراتيجية للشركات والمستثمرين بيئة عمل رائدة عالميا، يتحقق فيها تكافؤ الفرص، في ظل نمو اقتصادي قوي ومستدام، وقوانين شفافة وسهلة التطبيق، وسياسات حكومية تمكينية، فضلا عن سهولة الحصول على التمويل وتوظيف الكفاءات، وتوفير بنية تحتية عالمية المستوى، وفرص للابتكار والإبداع، وإمكانية كبيرة لدخول الأسواق الدولية» وحول المجتمع الدولي: «ستشارك الاستراتيجية في معالجة التحديات الإنسانية والاجتماعية والإنمائية حول العالم، من خلال تبادل المعرفة والموارد، وإنشاء منصات وقنوات اتصال مناسبة في مختلف بلدان العالم».

يقول الوزير د. صالح بن محمد النابت - وزير التخطيط التنموي والإحصاء: « تضمن إعداد الإستراتيجية مشاركة أوسع للأطراف المعنية من القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والاكاديمي وعموم السكان، وتم تشكيل أكثر من 20 فريقا بقيادة وتوجيه الوزراء المعنيين لإعداد الاستراتيجيات المختلفة، وعمل أكثر من 600 موظف ومسؤول حكومي، وقادة من القطاع الخاص والأوساط الاكاديمية ضمن هذه الفرق متجاوزين طرق العمل التقليدية المنفردة. وسنسعى خلال مرحلة التنفيذ إلى الحفاظ على هذا التعاون، وضمان التنسيق والمواءمة خلال إعداد الخطط التفصيلية، وتنفيذ المبادرات».

- 4 % تسريع وتيرة النمو بمعدل سنوي حتى عام 2030
- 100 مليار دولار صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى قطر
- 10 وجهات في العالم بينها قطر للمستثمرين والشركات

موزة آل إسحاق:

قطر مكنت المرأة بكافة المجالات الاقتصادية

تقول الإعلامية والكاتبة السيدة موزة آل إسحاق لـ لوسيل « إن دولة قطر عملت على التمكين الاقتصادي للمرأة وإتاحة الفرصة الكاملة لها للمشاركة في الحياة الاقتصادية في جميع القطاعات وهو أمر ضروري وشرط أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن ذلك يتطلب نهجاً متكاملاً يعمل على إنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات مع التركيز بشكل متساو على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية».

واستطردت آل إسحاق «كما أن دولة قطر عملت على تعزيز دور المرأة في مختلف جوانب الحياة، بما فيها المشاركة في سوق العمل وفي صنع القرارات الاقتصادية والسياسية، واعتبرتها أحد العوامل الأساسية لنجاح رؤية قطر الوطنية 2030، التي أولت اهتمامًا كبيرًا لتمكين المرأة وتعزيز قدراتها».

واوضحت» أن التمكين الاقتصادي للمرأة في قطر قد استند إلى عدد من العوامل أهمها توفير فرص الحصول على التعليم عالي الجودة، وتبني سياسات اقتصادية واستثمارية منفتحة، وإرساء اقتصاد متنوع، وباتت المرأة القطرية تتقلد حالياً بفضل هذا التوجه الاستراتيجي، العديد من المناصب الإدارية والتنفيذية القيادية في شتى القطاعات، وترتب على ذلك تفوق المرأة القطرية على مستوى ريادة الأعمال خلال السنوات الأخيرة وذلك بإنشاء العديد من المشاريع الاقتصادية والاستثمارية المبتكرة».

وخلصت موزة آل إسحاق للقول:» ان القانون القطري يعزز انخراط النساء في سوق العمل، ضمن توفير الظروف المناسبة لها لمساعدتها على تحقيق التوازن بين العمل والأسرة وذلك من خلال توفير خدمات رعاية الأطفال بجودة عالية، وساعات العمل المرنة، وإمكانية العمل من المنزل، ومنح إجازة أمومة مدفوعة الأجر ومنح ساعات الرضاعة الطبيعية، وأن ذلك رفع نسبة مشاركة المرأة القطرية في سوق العمل حيث وصلت إلى 37 % من النساء في سن (25 - 29 سنة)، ونحو 49%، للفئة العمرية (30 - 34 سنة)، كما تبلغ نسبة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار 30 % «.

حققنا إنجازات مبهرة.. رئيس هيئة تنظيم الاتصالات:

الدوحة الرابعة عالميا في مؤشر تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2024

قنا - **لوسيل**

أكد المهندس أحمد بن عبدالله المسلماني رئيس هيئة تنظيم الاتصالات:»أن الهيئة خلدت اسمها بإنجازات مبهرة في تلبية متطلبات الفعاليات المحلية والعالمية الكبرى التي نظمتها الدولة، بما في ذلك الحدث الأبرز، بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022.. لافتا إلى أن الهيئة لعبت خلال هذه الفعاليات، دور الضامن لخطط وإدارة الترددات لتمكين جميع أصحاب المصلحة من استخدام وتشغيل مختلف التطبيقات والمعدات الراديوية وأنظمة البث بالشكل المطلوب وبدون انقطاع نتيجة لأي تداخلات راديوية.

وفي هذا الصدد، قال إن الهيئة أصدرت الخطة الوطنية للترقيم، ولوائح تنظيمية أخرى ذات صلة، وعملت على تخصيص وتوزيع الأرقام التي تستخدم في جميع خدمات الاتصالات أو لأي غرض آخر متعلق بالترقيم، حيث خصصت لشركتي الاتصالات حوالي 11 مليون رقم هاتف جوال، وحوالي 2 مليون رقم هاتف ثابت، كما دعمت الهيئة الابتكار والتطور في مجال الاتصالات من خلال تخصيص 300 ألف رقم لتطبيقات إنترنت الأشياء وتطبيقات من آلة إلى آلة.

وعلى صعيد حماية مستهلكي خدمات الاتصالات، أكد المسلماني أن الهيئة بذلت خلال العقد الماضي، جهودا كبيرة لإرساء دعائم التوازن الراسخ بين التزامات مقدمي خدمات الاتصالات وحقوق المستهلكين، فقد أصدرت الهيئة سلسلة من الأطر التنظيمية، بما في ذلك الإطار التنظيمي لجودة خدمات الاتصالات، الذي أصدرته الهيئة في العام 2023 بغرض رفع الحد الأدنى لمؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) الخاصة بجودة خدمات الاتصالات العامة في دولة قطر.

وأشار إلى أن الهيئة أصدرت السياسة والالائحة التنظيمية لحماية مستهلك خدمات الاتصالات خلال عام 2024 والتي ستلغي كافة الأدوات التنظيمية السابقة ذات الصلة بالمستهلك، لتضع بذلك معيارا جديدا لحقوق المستهلك والتزامات مقدمي الخدمة في قطاع الاتصالات بالدولة.

وبين أن الهيئة أظهرت حزما في تنفيذ تدقيق سنوي لجودة شبكات الاتصالات المتنقلة، من خلال نظام متكامل مزود بأكثر من 100 جهاز موزع بدقة في مواقع استراتيجية في الدولة لجمع البيانات بشكل تلقائي وبكفاءة عالية، لافتا إلى أن هذه الخطوة تأتي تأكيدا على حرص الهيئة على تقييم جودة خدمات الاتصالات المقدمة للمستهلكين.

ونوه بأن النظام يقيس بعض مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة بالخدمات التي تقدمها شركات الاتصالات، للتأكد من اتساق جودة الخدمات المقدمة مع معايير وشروط التراخيص الممنوحة لهم بالإضافة إلى الإطار التنظيمي المعمول به. وأوضح أن دولة قطر تمتلك قطاع اتصالات وتكنولوجيا المعلومات متقدما، إذ حققت المركز الرابع عالميا في مؤشر تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (IDI) لعام 2024، الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، لافتا إلى أن تحقيق هذا المركز ليس إلا دليلا على ريادة دولة قطر وتميزها على المستوى الدولي، الأمر الذي يعكس بوضوح الدور القيادي والتأثير البالغ لهيئة تنظيم الاتصالات في دفع عجلة التقدم والابتكار في هذا القطاع الحيوي.

ونوه بأن تكنولوجيا الشبكات المتقدمة في دولة قطر تعد من بين الأفضل عالميا، إذ يتمتع السكان بتغطية شبه شاملة لشبكة الجيل الخامس (G5) وشبكة ألياف ضوئية حققت أهداف استراتيجية التغطية الشاملة لجميع المنازل في دولة قطر.

وفي سياق آخر، قال إن الهيئة دشنت في عام 2024 مركز رصد راديو الفضاء، محققة الريادة في تكنولوجيا مراقبة الأقمار الصناعية غير المستقرة بالنسبة للأرض، ومؤكدة بهذه الخطوة التزام دولة قطر بتعزيز البنية التحتية للاتصالات عبر الأقمار الصناعية، والحفاظ على طيف ترددي خال من التداخلات.

وتابع أنه مع تدشين المركز، أصبحت هيئة تنظيم الاتصالات أول هيئة تنظيمية على مستوى العالم تمتلك نظاما لتحديد وتتبع المواقع الجغرافية للمحطات الطرفية المتنقلة متناهية الصغر (VSAT)، مما يرسخ مكانة دولة قطر في الاتصالات الفضائية العالمية.

وحول قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المحلي، جدد رئيس هيئة تنظيم الاتصالات تأكيده على أن الهيئة تسعى بشكل كبير لتطوير قطاع اتصالات وتكنولوجيا معلومات مبتكر ومتنام يجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية بما يعود بالفائدة على كافة أصحاب المصلحة ويدعم أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 والتي يتمثل أحدها في تنويع الاقتصاد القطري وضمان مناخ أعمال مستقر ومستدام.

وفي هذا السياق، استعرض جوانب حرص الهيئة على تشجيع المنافسة العادلة في سوق الاتصالات، فقد أصدر في عام 2015 إطار تنظيم المنافسة، مبينا أن هذا النهج أسفر عن تحقيق منافع كبيرة للمستهلكين ومقدمي خدمات الاتصالات على حد سواء وبين أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات شهد نموا ملحوظا، مما ساهم في الارتفاع الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية، والذي نما في عام 2022 بنسبة 36 بالمئة مقارنة بالعام 2014.

ونوه إلى أنه بحلول عام 2022، بلغت إيرادات قطاع الاتصالات 11.6 مليار ريال ، مسجلة ارتفاعا ملحوظا بنسبة 22 % مقارنة بالعام 2014، حيث يظهر هذا الارتفاع تطور سوق الاتصالات، وهو ما يبرزه النمو الملحوظ في هامش الربح قبل اقتطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (EBITDA) والذي وصل إجمالي ارتفاعه في عام 2022 إلى 26 %مقارنة بعام 2014، بالإضافة إلى الاستثمارات الاستراتيجية لشركتي الاتصالات اريد قطر ش.م.ق.ع وشركة فودافون قطر ش.م.ق.ع، والتي بلغت 1.4 مليار ريال في عام 2022.

المهندس أحمد بن عبدالله المسلماني

- 50 % نموا مستهدفا في صناعة تكنولوجيا المعلومات 2024

محمد بن عبدالله البدر:

تعزيز الاستثمارات بمجالات البنية التحتية والمشروعات الكبرى 2024

قال السيد محمد بن عبدالله البدر المرشح السابق لمجلس الشورى لـ لوسيل:» بمناسبة اليوم الوطني يسعدني أن اسجل أن دولة قطر تحت القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني – حفظه الله ورعاه- احرزت تقدما ملموسا في تحقيق استراتيجيتها الطموحة حيث قطعت خطوات كبيرة في تعزيز اقتصادها من خلال إنجازات مختلفة ترتكز على التنويع والاستدامة والنمو الطويل الأجل. خلال عام 2024، واصلت قطر الاستثمار بكثافة في البنية التحتية، وركزت على المشاريع الكبرى من خلال توسيع شبكات النقل، بما في ذلك الطرق وأنظمة النقل العام والموانئ والمطارات. وكجزء من التزامها بالاستدامة، أطلقت قطر العديد من المبادرات الخضراء، مثل رؤية قطر الوطنية كما تحرز قطر تقدماً في المبادرات البيئية، وخاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية المرتبطة بكأس العالم مركزة على التصاميم الصديقة للبيئة والموفرة للطاقة «.

واستطرد البدر:»وباعتبارها واحدة من أكبر منتجي الغاز الطبيعي المسال في العالم، واصلت قطر زيادة إنتاجها من الطاقة كما استثمرت في مصادر طاقة أكثر استدامة، من خلال مشاريع تهدف إلى زيادة حصتها من الطاقة المتجددة، وبالإضافة إلى ذلك تركز حكومتنا على التنويع الاقتصادي من خلال الاستثمار في القطاعات غير النفطية من خلال تطوير قطاع اللوجستيا المالية والذي نما بسرعة في السنوات الأخيرة، والتوسع في التعليم والرعاية الصحية والسياحة. كما عملت قطر على ترسيخ نفسها كمركز عالمي للمؤتمرات الدولية من خلال استضافة أحداث ومؤتمرات وفعاليات رياضية كبرى لجذب الاستثمار الأجنبي والسياح».

واوضح:» أن قطر تواصل تعزيز مكانتها كمركز مالي عالمي، وتجذب الشركات الدولية بسياسات تنافسية وبنية تحتية حديثة إذ عمل جهاز قطر للاستثمار، صندوق الثروة السيادية للبلاد، على توسيع استثماراتها العالمية، وخاصة في التكنولوجيا والعقارات والصناعات الاستراتيجية، مما عزز مرونة قطر الاقتصادية جعل علاقاتها الاقتصادية قوية مع الشركاء الدوليين الرئيسيين، ووضعها كمورد موثوق للطاقة، وخاصة في أسواق الغاز الطبيعي المسال، كما وسعت الدولة شبكتها التجارية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة والعضوية في المنظمات الاقتصادية العالمية، مما ساعد في تعزيز إمكاناتها التصديرية. واستثمرت قطر في رأس مالها البشري وركزت على التعليم والبحث والتطوير لتعزيز الابتكار إذ تعد دولة قطر موطنا لمؤسسات مثل المدينة التعليمية والعديد من الجامعات العالمية، والتي تساهم في زيادة عدد العمالة الماهرة كما زادت من تركيزها على دعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال، وعززت موجة جديدة من الابتكار وإنشاء الأعمال».

وخلص محمد بن عبدالله البدر للقول:» إنه نتيجة للاستثمارات البشرية والمادية والإستراتيجيات الوطنية التي وجه سمو الأمير المفدى بوضعها، والتي فاقت كل التوقعات وتجاوزت الطموحات حتى باتت دولة قطر في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو في مصاف الدول المتطورة على كافة الأصعدة حيث ظل التصنيف الائتماني للدولة قويا بدعم من نظامها المالي القوي وبيئتها السياسية المستقرة واحتياطياتها الأجنبية الكبيرة، وقد وفرت السياسات المالية للبلاد الاستقرار، وعززت ثقة المستثمرين وعززت النمو الاقتصادي. وتشكل هذه الإنجازات كلها جزءا من استراتيجية قطر الأوسع لإنشاء اقتصاد متنوع ومستدام وقائم على المعرفة، مما يقلل من اعتمادها على النفط والغاز مع توسيع نفوذها العالمي «.

سجل أعلى مستوياته

تعافي الائتمان المحلي لقطاع البنوك في قطر نهاية 2024

سجلت البنوك الخليجية أعلى معدل نمو لأنشطة الإقراض في 13 فترة ربع سنوية، وفق ما تشير إليه احصائيات أداء قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثالث من العام 2024 وذلك حسب ما أوردته كل من رويترز وبحوث كامكو إنفست، حيث شهدت البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية نمواً ملحوظاً في أنشطة الإقراض خلال الربع الثالث من العام 2024، مع تسجيل زيادة قوية على أساس ربع سنوي في كافة أنحاء المنطقة. ويعكس هذا النمو الاستقرار الاقتصادي الذي تشهده المنطقة، وذلك على الرغم من التراجع النسبي لأسعار النفط. وأكد صندوق النقد الدولي هذا الاتجاه، مشيراً إلى توقعاته بنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدول الخليجية بنسبة 3,5% في العام 2024، على خلفية النمو القوي لكل من الإمارات وقطر والبحرين والسعودية، خاصة على صعيد القطاعات غير النفطية. بالإضافة إلى ذلك، يظل سوق المشاريع التنموية والمشروعات المخطط لتنفيذها خلال الفترة المقبلة قوياً، مما يعكس التزام الدول الخليجية بتحقيق الرؤى التنموية على المدى الطويل، في إطار مساعيها لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط الخام.

خاص – لوسيل

دولة قطر تترأس الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للجنة محافظي البنوك المركزية الخليجية

تكشف تلك الاحصائيات: «تعافي الائتمان المحلي لقطاع البنوك في قطر ووصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في ثلاث فترات ربع سنوية بنسبة 1,9% خلال الربع الثالث من العام 2024 ليصل إلى 1,3 تريليون ريال قطري مقارنة بنمو بطيء بلغ 0,5% خلال الربع السابق. ويعكس هذا النمو التحسن القوي الذي شهده إقراض القطاع العقاري بنسبة 4,3% على أساس ربع سنوي، تبعه نمو الإقراض المقدم للقطاع الاستهلاكي والقطاع العام بنسبة 3,8% و2,4%، على التوالي. وقابل هذا النمو انخفاض الائتمان المقدم لقطاع الصناعة (-3,1%) والمقاولين (-0,2%). في قطر وعمان، فقد تجاوزت نسبة القروض إلى الودائع أكثر من 80% عند 89,1% و86,7%، على التوالي».

ارتفاع إجمالي قيمة القروض

وترصد كل من رويترز وبحوث كامكو إنفست:» ارتفاع إجمالي قيمة القروض التي قدمتها البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية بنسبة 3,1% ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 2,12 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الثالث من العام 2024 مقابل 2,06 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع السابق. ووصل النمو على أساس سنوي إلى معدل ثنائي الرقم عند 10,1%، مدفوعاً مرة أخرى بالنمو القوي لكل أسواق المنطقة. كما كشفت البيانات الصادرة عن البنوك المركزية (باستثناء الإمارات) عن نمو التسهيلات الائتمانية القائمة للبنوك الخليجية، باستثناء البحرين التي سجلت انخفاضاً هامشياً. وأظهرت بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي أقوى نمو في المملكة، إذ شهدت التسهيلات الائتمانية أعلى معدل نمو على أساس ربع سنوي في تسع فترات ربع سنوية بنسبة 3,7% خلال الربع الثالث من العام 2024، تليها قطر والبحرين بنمو بلغت نسبته 1,9% و1,2% على التوالي.

في ذات الوقت، بلغ نمو صافي إيرادات البنوك الخليجية على أساس ربع سنوي أدنى مستوياته المسجلة في ثلاث فترات ربع سنوية بنسبة 0,4% ليصل إلى 14,9 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وجاء النمو الهامشي بعد أن أظهرت 3 من أصل 6 دول خليجية نمواً قابله تراجع أداء الثلاثة دول الأخرى. هذا وجاء هذا المستوى المحدود من النمو على الرغم من النمو القوي الذي سجلته إيرادات البنوك التي نمت بنسبة 4,1%، هذا إلى جانب نمو صافي إيرادات الفوائد بنسبة 2,8% ونمو الإيرادات من غير الفوائد بنسبة 6,9%. وتضمنت العوامل التي أثرت على صافي الربح في زيادة النفقات التشغيلية على أساس ربع سنوي، بالإضافة إلى زيادة مخصصات خسائر القروض المحتجزة خلال هذا الربع، والتي محت بشكل كامل تقريباً الإيرادات المسجلة في الربع الثالث من العام 2024. وبلغ إجمالي مخصصات انخفاض القيمة أعلى مستوياته المسجلة في ثلاث فترات ربع سنوية عند 2,5 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، مدفوعاً بارتفاع مخصصات انخفاض القيمة الذي سجلته البنوك المدرجة في الإمارات والسعودية وعمان والبحرين، وهو الأمر الذي قابله انخفاض مخصصات البنوك المدرجة في قطر والكويت.

نمو القروض

يشمل هذا التقرير تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 56 بنكاً مدرجاً في الأسواق الخليجية عن فترة الربع الثالث من العام 2024. ويتضمن هذا التقرير تجميع البيانات المصرفية الفردية على مستوى كل دولة منفردة. وتتضمن أبرز الملاحظات الرئيسية بناء على تحليل أحدث البيانات المالية على أساس ربع سنوي لقطاع البنوك الخليجية النقاط التالية:

وسلطت البيانات الصادرة عن البنوك المركزية في الدول الخليجية الضوء مرة أخرى على مرونة الاقتصادات الإقليمية مع استمرار نمو التسهيلات الائتمانية. واستمر نمو التسهيلات الائتمانية في المنطقة خلال الربع الثالث من العام 2024 مدفوعاً بالنمو الذي سجلته كافة دول المنطقة تقريباً. وشهدت السعودية نمو التسهيلات الائتمانية بمعدلات ثنائية الرقم على أساس سنوي بنسبة 12,2%، بينما أظهرت البنوك في قطر نمواً بنسبة 7,4% على أساس سنوي. ويعكس نمو أنشطة الإقراض في المنطقة التحسن القوي لسوق المشاريع، إذ وصلت القيمة الاجمالية للعقود المسندة إلى 54,2 مليار دولار أمريكي في الدول الخليجية خلال الربع الثالث من العام 2024.

وكشفت بيانات نشاط التصنيع الصادرة عن وكالة بلومبرج (استطلاعات ماركيت للاقتصاد الكلي) عن استمرار قوة قراءة مؤشر مديري المشتريات خلال هذا الربع، إذ تخطت حاجز النمو البالغ 50 نقطة في دبي والسعودية وقطر والإمارات بنهاية الربع الثالث من العام 2024. وظل نشاط التصنيع في السعودية قوياً، إذ وصلت قراءة مؤشر مديري المشتريات إلى 56,3 نقطة في سبتمبر 2024، مسجلة بذلك أعلى مستوياتها في ثلاثة أشهر. كما انعكس ذلك في نمو الناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي للمملكة الذي بلغ 2,8% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2024 بدعم من نمو القطاعات غير النفطية بنسبة 4,2%، والأنشطة الحكومية بنسبة 3,1%، والقطاع النفطي بنسبة 0,3%. أما على أساس ربع سنوي، بلغ النمو 0,8% وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء.

انتعاش نشاط التصنيع بقطر

وشهدت الإمارات تسجيل مؤشر مديري المشتريات لقراءة قوية بلغت 53,8 نقطة في سبتمبر 2024، بينما أظهرت دبي نمواً مماثلاً بوصول قراءة مؤشر مديري المشتريات إلى 54,1 نقطة، من جهة أخرى، ظل نشاط التصنيع في قطر خلال الربع الثالث من العام 2024 بعد أن شهد انتعاشاً في الربع الثاني من العام 2024. إذ بلغ متوسط مؤشر مديري المشتريات خلال الأشهر الثلاثة من الربع الثالث من العام 2024 نحو 52 نقطة. وارتفع الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بنسبة 0,4% خلال شهر أغسطس 2024 مقارنة بالشهر السابق بعد تسجيله لنمو بمعدل أقوى بنسبة 6% في يوليو 2024.

أما على مستوى كل دولة على حدة، أظهرت بيانات البنك المركزي السعودي مرة أخرى أسرع وتيرة نمو ائتماني على مستوى الدول الخليجية في الربع الثالث من العام 2024. ووفقاً لمؤسسة النقد العربي السعودي، ارتفعت التسهيلات الائتمانية في المملكة العربية السعودية بنسبة 3,7% على أساس ربع سنوي في الربع الثالث من العام 2024 لتصل قيمتها الاجمالية إلى 2,85 تريليون ريال سعودي على خلفية النمو واسع النطاق الذي شهدته كافة القطاعات الاقتصادية تقريباً.

وشهدت التسهيلات الائتمانية في الكويت نمواً هامشياً بنسبة 0,4% خلال الربع الثالث من العام 2024 لتصل إلى 48,8 مليار دينار كويتي، فيما يعزى إلى ارتفاع أنشطة الإقراض بصفة رئيسية للقطاعات العقارية والمرافق الشخصية والبناء والتجارة، والذي قابله جزئياً انخفاض التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاعي النفط والغاز والصناعة.

نمو أنشطة الإقراض

واستمر إجمالي أنشطة إقراض البنوك المدرجة في الدول الخليجية في إظهار معدلات نمو قوية على أساس ربع سنوي خلال الربع الثالث من العام 2024 بدعم من النمو الذي شهدته كافة الأسواق الخليجية. إذ وصلت القيمة الإجمالية للقروض إلى رقم قياسي جديد بلغ 2,12 تريليون دولار أمريكي بعد أن سجلت أقوى نمو على أساس ربع سنوي في ثلاثة عشر ربعاً بنسبة 3,1% بينما بلغ النمو على أساس سنوي 10,1%. وأعلنت البنوك السعودية عن تسجيلها لأعلى معدل نمو لإجمالي القروض على أساس ربع سنوي في تسع فترات ربع سنوية خلال الربع الثالث من العام 2024 بدعم من تحسن أنشطة الإقراض لجميع القطاعات تقريباً. وجاء نمو صافي القروض للبنوك السعودية المدرجة في المرتبة التالية عند نسبة 3,7% ليصل إلى 737,4 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثالث من العام 2024.

وجاءت البنوك المدرجة في البورصات العمانية والإماراتية في المرتبة التالية بنمو أنشطة الإقراض بنسبة 3,6% و3,4%، على التوالي، بينما سجلت البنوك القطرية نمواً بنسبة 2,5%. أما من حيث طبيعة أنشطة البنوك، سجلت كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية نمواً بمعدلات متساوية تقريباً في أنشطة الإقراض خلال هذا الربع بنسبة 3,2% و3,1%، على التوالي. وبلغت القيمة الإجمالية لقروض البنوك التقليدية 1,5 تريليون دولار أمريكي بينما بلغت قيمة محفظة قروض البنوك الإسلامية 631 مليار دولار أمريكي

نسب الودائع والقروض

وسجل إجمالي ودائع عملاء البنوك المدرجة في الدول الخليجية نمواً خلال تسع فترات ربع سنوية بنسبة 3,2% في الربع الثالث من العام 2024 ليصل إلى 2,5 تريليون دولار أمريكي. وجاء هذا النمو مدفوعاً بارتفاع ودائع العملاء على أساس ربع سنوي في كافة الدول الخليجية. وتعزى هذه الزيادة إلى نمو ودائع البنوك السعودية على أساس ربع سنوي بوتيرة قوية. إذ بلغ إجمالي ودائع عملاء البنوك السعودية 781,2 مليار دولار أمريكي بنهاية هذا الربع، مسجلة نمواً بنسبة 4,6%. وقدمت زيادة الودائع دعماً كبيراً لقطاع البنوك السعودية بما مكنها من مواجهة مشاكل السيولة والتي تضطرها في هذه الحالة للاعتماد على التمويل الخارجي. وتعتمد البنوك في المنطقة عادة على الودائع تحت الطلب وودائع الادخار المحلية لتمثل النصيب الأكبر من ودائعها التي ظلت مستقرة حتى في أوقات الضغوط وتوفر مصدر تمويل أقل تكلفة. كما سجلت ودائع عملاء البنوك الإماراتية نمواً جيداً خلال هذا الربع، وبلغت قيمتها 828,0 مليار دولار أمريكي، مما يعتبر أعلى المستويات المسجلة في دول مجلس التعاون الخليجي، بنمو بلغت نسبته 3,1% مقارنة بالربع الثاني من العام 2024.

وحافظت نسبة القروض إلى الودائع في البنوك الخليجية على ارتفاعها، بنسبة تخطت أكثر من نسبة 80% للربع الثاني على التوالي، بدعم من مرونة نمو أنشطة الإقراض في كافة الدول الخليجية. أما على مستوى كل دولة على حدة، شهدت البنوك السعودية انخفاضاً هامشياً على أساس ربع سنوي، إذ بلغت نسبة القروض إلى الودائع في الربع الثالث من العام 2024 مقابل 93,6% في الربع الثاني من العام 2024. إلا انه على الرغم من هذا الانخفاض، نجحت المملكة في الحفاظ على أعلى نسبة قروض إلى ودائع على مستوى الدول الخليجية. كما سجلت نسبة القروض إلى الودائع للبنوك الكويتية انخفاضاً طفيفاً ووصلت إلى 76,9% بنهاية هذا الربع مقابل 77,5% بنهاية الربع الثاني من العام 2024. من جهة أخرى، سجلت نسبة القروض إلى الودائع نمواً على أساس ربع سنوي في بقية دول مجلس التعاون الخليجي. وسجلت البنوك المدرجة في الإمارات ارتفاعاً هامشياً بمقدار 30 نقطة أساس، إذ وصلت نسبة القروض على أساس ربع سنوي إلى 69,3%، والتي تعتبر ثاني أدنى مستوى في الدول الخليجية بعد البحرين التي سجلت نسبتها 66,1%. أما في قطر وعمان، فقد تجاوزت نسبة القروض إلى الودائع أكثر من 80% عند 89,1% و86,7%، على التوالي.

صافي إيرادات الفوائد

وبلغ إجمالي صافي إيرادات الفوائد الذي أعلنت عنه البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية رقماً قياسياً جديداً بلغ 22,1 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وبلغ معدل النمو على أساس ربع سنوي أعلى مستوياته المسجلة في أربع فترات ربع سنوية عند 2,8%، بينما بلغ معدل النمو السنوي 5,3%، وجاءت هذه الزيادة بعد أن أظهرت خمسة من أصل ستة دول خليجية نمواً خلال هذا الربع. وسجلت البنوك القطرية أعلى معدل نمو بنسبة 6,2% خلال هذا الربع، إذ بلغ صافي إيرادات الفوائد 3,5 مليار دولار أمريكي. وتبعتها البنوك السعودية بنمو بلغت نسبته 3,5% ليصل بذلك صافي إيرادات الفوائد إلى 7,5 مليار دولار أمريكي، كما سجلت البنوك العمانية والإماراتية نمواً بنسبة 1,2% و1,8% على التوالي خلال هذا الربع، بينما استقر معدل نمو صافي إيرادات الفوائد للبنوك الكويتية.

وانعكس تأثير ارتفاع أسعار الفائدة بوضوح في زيادة صافي إيرادات الفوائد للبنوك المدرجة في الدول الخليجية، إذ شهد الربع الثالث من العام 2024 أحد أعلى مستويات إجمالي إيرادات الفائدة الذي بلغ 54,2 مليار دولار أمريكي، ليصل متوسط العائد على الائتمان إلى نسبة 4,2% أي بمعدل أقل قليلاً من مستوى الذروة المسجل خلال الأرباع الأربعة الماضية. في المقابل، ساهمت الزيادة الطفيفة التي شهدتها مصروفات الفائدة، التي ارتفعت من 30,7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام إلى 32,1 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام. كما انعكس هذا الارتفاع في زيادة تكاليف الاقتراض، والتي بلغت بنهاية الربع الثالث نسبة 5,0%، لتصل بذلك إلى أعلى المستويات المسجلة، مقابل نسبة 4,8% في الربع الثاني من العام ونسبة 3,7% في الربع الثالث من العام 2023.

عودة القيم إلى مستوياتها

وارتفعت مخصصات انخفاض القيمة التي احتجزتها البنوك الخليجية خلال الربع الثالث من العام 2024 بعد أن وصلت إلى أحد أدنى مستوياتها في 33 فترة ربع سنوية على الأقل خلال الربع الثاني من العام 2024. وبلغ إجمالي مخصصات انخفاض القيمة 2,5 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024 بعد أن انخفضت مخصصات أربعة من إجمالي الدول الخليجية الست خلال هذا الربع مقارنة بالربع السابق. وكان اعلى معدلات الزيادة من نصيب الإمارات، إذ ارتفعت مخصصات انخفاض القيمة بأكثر من الضعف بنحو 0,8 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع مقابل 0,4 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. وجاءت البنوك السعودية في المرتبة التالية بنمو قدره 0,14 مليار دولار أمريكي، إذ بلغ إجمالي مخصصات انخفاض القيمة 0,63 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024 مقابل 0,49 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2024. وسجلت البنوك المدرجة في بورصتي عمان والبحرين نمواً أقل قليلاً في مخصصات خسائر القروض خلال هذا الربع. من جهة أخرى، انخفضت مخصصات خسائر القروض للبنوك القطرية والكويتية بنسبة 6,7% و0,2%، على التوالي.

وفي ذات الوقت، فإنه على الرغم من زيادة مخصصات انخفاض القيمة، إلا أن تكلفة المخاطر (نسبة مخصصات 12 شهراً مقابل متوسط القروض) ظلت منخفضة مقارنة بالأرباع الأخيرة عند نسبة 0,50% بالنسبة لقطاع البنوك الخليجية بصفة عامة. وتشير النسبة المنخفضة مقارنة بالمستويات التاريخية إلى التعافي وقوة المؤشرات الاقتصادية بالإضافة إلى جودة الأصول المستقرة. وكانت تلك النسبة هي الأعلى للبنوك العمانية، إذ وصلت إلى نسبة 0,92% في الربع الثالث من العام 2024، تليها البنوك القطرية بنسبة 0,78%. في حين كانت هذه النسبة هي الأدنى في حالة البنوك السعودية والكويتية بنسبة 0,34% و0,35%، على التوالي، بينما كانت تكلفة المخاطر في البنوك المدرجة في الإمارات أعلى قليلا بنسبة 0,50%.

7.4 %
نمو التسهيلات الائتمانية في قطر الثانية خليجياً بعد السعودية

6.2 %
أعلى إيرادات فوائد تسجلها بنوك قطر بالخليج

2.12
تريليون دولار قيمة قروض البنوك الخليجية

1.3
تريليون ريال قطري قيمة الائتمان الآن

4.3 %
نسبة تحسن قوي بالقطاع العقاري

89.1 %
نسبة القروض إلى الودائع القطرية

خريطة طريق تتقاطع فيها الرؤى مع الطموحات

الخطة الإستراتيجية للقطاع المالي لمصرف قطر المركزي «2024 - 2030»

خاص – لوسيل

من أهم الاحداث التي شهدها القطاع المصرفي 2024 اطلاق مصرف قطر المركزي الخطة الاستراتيجية للقطاع المالي، تحقيقا لأهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، وذلك تماشيا مع رؤية قطر الوطنية 2030، والتزاما بتنفيذ الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي.

ومن خلال قراءة لوسيل لها، تؤدي الخطة الاستراتيجية للقطاع المالي الى نمو اجمالي قوى للقطاع المالي بنسبة 4,7 % بحلول عام 2030، و84 مليار ريال اجمالي مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي بحلول عام 2030. وتعد الاستراتيجية الجديدة بمثابة خريطة طريق تتقاطع فيها الرؤى مع الطموحات، لتشكل مستقبلا أكثر تطورا للقطاع المالي في الدولة، ليواكب التطورات العالمية، ويحول التحديات إلى فرص للنمو والازدهار. وتؤدي الى بناء سوق مالية تقود تقود المنطقة في مجال الابتكار والكفاءة وحماية المستثمرين، وتمكين قطر من إطالق إمكاناتها الاقتصادية الكامنة انسجاما مع رؤية قطر الوطنية.

تطوير القطاع المالي

وحدد مصرف قطر المركزي ضمن استراتيجيته للفترة (2024 - 2030)، رؤية واضحة تهدف إلى تطوير القطاع المالي، ليكون قطاعا مستداما ومرنا يمكن دولة قطر من تحقيق التنوع والابتكار، عبر رسالته التي تقوم على دعم الاستقرار المالي والشفافية والشمول والتميز في الممارسات المصرفية، مع تقديم سياسات منهجية تعتمد على البيانات وتدعم الاقتصاد الوطني، مع تشجيع الابتكار وتبني التقنيات الجديدة وتعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة على المستويين المحلي والدولي.

ويلتزم مصرف قطر المركزي ضمن استراتيجيته للفترة (2024 - 2030) بخمس قيم جوهرية، حيث ستكون النزاهة هي القيمة الأولى والعنوان الذي يميز مصرف قطر المركزي، أما القيمة الثانية فهي التميز الذي سيكون بمثابة العهد الذي قطعه مصرف قطر المركزي لتحقيق الريادة محليا وإقليميا وعالميا، وأما القيمة الثالثة فهي الابتكار ليكون الدافع والمحفز الأساسي نحو تحقيق التطلعات، في حين ستكون الاستدامة هي القيمة الرابعة والغاية التي يتطلع مصرف قطر المركزي إلى تحقيقها، أما القيمة الخامسة، فهي الشمول الذي يعكس الواجب الذي يلتزم مصرف قطر المركزي بأدائه.

ركائز رئيسية

وتستند استراتيجية مصرف قطر المركزي (2024 -2030) إلى 4 ركائز رئيسية، حيث تتعلق الركيزة الأولى بالمرونة والسلامة المالية عبر ضمان تحقيق الإشراف الفعال والاستقرار المالي وحماية العملاء والاستعداد لمواجهة كافة التحديات، أما الركيزة الثانية فتقوم على تطوير السوق وتنويع منتجاته وخدماته، مما يمكن من أداء دور أكبر في التمويل ودعم التحول الاقتصادي، في حين تهتم الركيزة الثالثة بالتحول الرقمي والمدفوعات عبر تعزيز التحول الرقمي وإدارة البيانات في السوق المالي وتطوير البنية التحتية لعمليات الدفع، أما الركيزة الرابعة فتتعلق بالبحوث والتعاون الدولي عبر تعزيز التحليلات والبحوث المتقدمة والتعاون في القضايا المالية والاقتصادية.

وتدعم الركائز الأربع، خمسة محاور مشتركة، وهي نموذج التشغيل، البنية التحتية للتكنولوجيا الرقمية والبيانات، رأس المال البشري، التواصل الداخلي والخارجي والعلاقات العامة، والممارسات البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة.

الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني

عبدالله مبارك آل خليفة

84

مليار ريال إجمالي مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي

% 4.7

نمو إجمالي قوي للقطاع المالي المصرفي الوطني

مبادرات ومشاريع ومؤشرات

وتضم استراتيجية مصرف قطر المركزي للفترة (2024 - 2030) ما يزيد على 25 مبادرة وأكثر من 200 مشروع، وما يزيد على 15 نتيجة، حيث تجسد هذه الاستراتيجية رؤية متكاملة، ترسخ مبادئ الابتكار والتطور المستدام، من خلال دعم القدرات ومواكبة التحديات المستقبلية، عبر تعزيز القطاع المالي وتقويته، بالإضافة إلى مواصلة العمل على تطوير التكنولوجيا المالية وتطوير السوق وخلق فرص جديدة للابتكار، مع حسن استخدام ثورة البيانات والتحول الرقمي وانتهاج الممارسات البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة والتمويل المستدام.

ومن بين المؤشرات الرئيسية والداعمة للخطة المتعلقة بالخدمات المصرفية أن 77 % وصلها معدل القروض الممنوحة للشركات الخاصة نسبة الى اجمالي القروض التجارية، و7 % نسبة القروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. اما المؤشرات المتعلقة بالتأمين فإن 3,5 % نسبة الإقساط المكتتبة الأجمالية الى نسبة الناتج المحلي الاجمالي غير الهيدروكربوني ويتجاوز هذا الطموح دول الخليج العربية الرائدة.

وفيما يتعلق بمنظومة التمويل الرقمي الوصول الى المرتبة الـ 30 على مؤشر المراكز المالية العالمية للتكنولوجيا المالية ويتوافق هذا الطموح مع طموحات الدول الرائدة رقميا، وان يصل عدد الجهات المرخصة الفاعلة في قطاعي التكنولوجيا المالية وتكنولوجية التأمين الى 35 جهة.

وبشأن مؤشرات أسواق رأس المال الداعمة فإن 150 % قيمة الأسهم المتداولة سنويا في البورصة كنسبة من سقف السوق الحر ويتجاوز هذا الطموح دول الخليج العربي الرائدة، و10 مليارات ريال حجم الاصول المدارة من قطر بمعدل نمو في حجم الاصول المدارة بواقع الـ 18 % وهو ما يماثل حجم النمو السابق الذي شهدته دول اسيا والمحيط الهندي وتتجاوز 8 مليارات ريال قيمة السندات الاجمالية الصادرة عن الشركات في دولة قطر.

وفي مجال الخدمات المصرفية تؤدى الاستراتيجية الى تحسين الاستقرار المالي والارتقاء بكفاءة النظام المصرفي ومرونته التشغيلية وبما يفضي لتحسين التنافسية والدفع بعجلة التنمية المستدامة، وايجاد قطاع خدمات مصرفية شامل وابتكاري يسهم في تنمية اقتصاد دولة قطر وتنويع مواردها الاقتصادية.

نمو القطاعات الرئيسية

وكان معالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية دشن الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي التي أطلقها مصرف قطر المركزي وبحضور عدد من أصحاب السعادة الوزراء وكبار المسؤولين والقائمين على القطاعين المصرفي والمالي في الدولة، والتى تهدف الاستراتيجية إلى تطوير القطاع المالي في الدولة، بما يخدم الاقتصاد الوطني، ويساهم في نمو القطاعات الرئيسية، تماشيا مع رؤية قطر الوطنية 2030.

وقال سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي في كلمته بحفل التدشين إن إطلاق الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي يشكل فصلا آخر من التميز والنجاح، وروح الابتكار والتجديد، الذي تدعمه الأسس القوية للاقتصاد الوطني، تحت قيادة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، حفظه الله.

وأضاف سعادته أن الواجب الوطني يملي مواصلة العمل الدؤوب للمحافظة على ما تحقق لاستكمال مسيرة النمو بفكر معاصر يواكب التحولات المتسارعة، عبر التخطيط الاستراتيجي السليم المبني على أفضل الممارسات والمعايير الدولية، ومن هذا المنطلق، يسرنا أن نعلن إطلاق الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي لتكون داعما لاقتصادنا ولمؤسساتنا المالية، ولتفعل دور القطاع المالي، ليتميز بالابتكار والكفاءة ويقدم حلولا تحمي المستثمر، وتساعد على النمو.

مسار واضح المعالم

وفي ذات السياق قال السيد عبدالله مبارك آل خليفة الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB في كلمته، إن إطلاق وتدشين الخطة الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي من قبل مصرف قطر المركزي تمثل مسارا واضح المعالم ورؤية طموحة لرفع القدرة التنافسية للقطاع المالي، مما يمكنه من مواصلة تقديم دعم قوي وشامل لمختلف القطاعات الاقتصادية. هذا الأمر بدوره سوف يساهم في تحقيق السياسات الاقتصادية والتنموية للدولة ضمن رؤية قطر الوطنية 2030.

وبين أنه من خلال مراجعة البنود الرئيسية للخطة الاستراتيجية الثالثة اتضح إعدادها وفق نهج شمولي يستند إلى أربع ركائز رئيسية لتطوير القطاع المالي شاملا الخدمات المصرفية وقطاع التأمين ومنظومة التمويل الرقمي وأسواق رأس المال. وتدعم هذه الركائز خمسة محاور مشتركة تأخذ بعين الاعتبار التطورات على صعيد العمل المصرفي حول العالم، كما أنها تحدد مؤشرات الأداء لمراقبة وقياس التقدم.

وأوضح أن الاستراتيجية الجديدة تضمنت مراجعة وتقييما واقعيا للوضع الراهن لمستوى وتنوع الخدمات والمنتجات المالية في دولة قطر واتجاهات أعمال القطاع المالي بالمقارنة مع ما يتم العمل عليه في المنطقة وأسواق المال العالمية، وبالتالي تبرز هذه الخطة الفرص المتاحة من منتجات وخدمات وحلول رقمية لشريحة واسعة من العملاء سواء على صعيد الأفراد أو المؤسسات والشركات بمختلف أحجامها ومجالات أعمالها. وهذا الأمر سوف يتيح المزيد من التقدم لهذا القطاع الحيوي من خلال تحديد الأهداف والخطوات اللازمة لتحقيقها.

ووصف آل خليفة الاستراتيجية بخريطة طريق للمستقبل تشمل جميع جوانب منظومتنا المالية، والتي من شأنها أن تضعه في موقع الريادة في المنطقة، متابعا «وبناء على هذا الأمر، أريد أن أؤكد التزام كافة البنوك القطرية على تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي وأننا في مجموعة QNB سوف نقوم بأسرع وقت بمراجعة شاملة لاستراتيجية البنك وخطط العمل لتحقيق هذا الهدف والاستفادة من الفرص التي ستنتج عن هذه الاستراتيجية الجديدة.»

وأعرب عن تطلعه إلى العمل الدؤوب ليس فقط إلى تحقيق أهداف الاستراتيجية الجديدة الطموحة، بل لتحقيق المزيد من النجاحات التي تعزز هذه الاستراتيجية، مما يتيح توافر بيئة يزدهر فيها الابتكار والتنوع في تقديم الخدمات والمنتجات المالية بما فيها الخدمات الاستشارية المتخصصة، مع المحافظة على نزاهة واستقرار النظام المالي والثقة فيه من كافة المستثمرين والمتعاملين مع القطاع المصرفي.

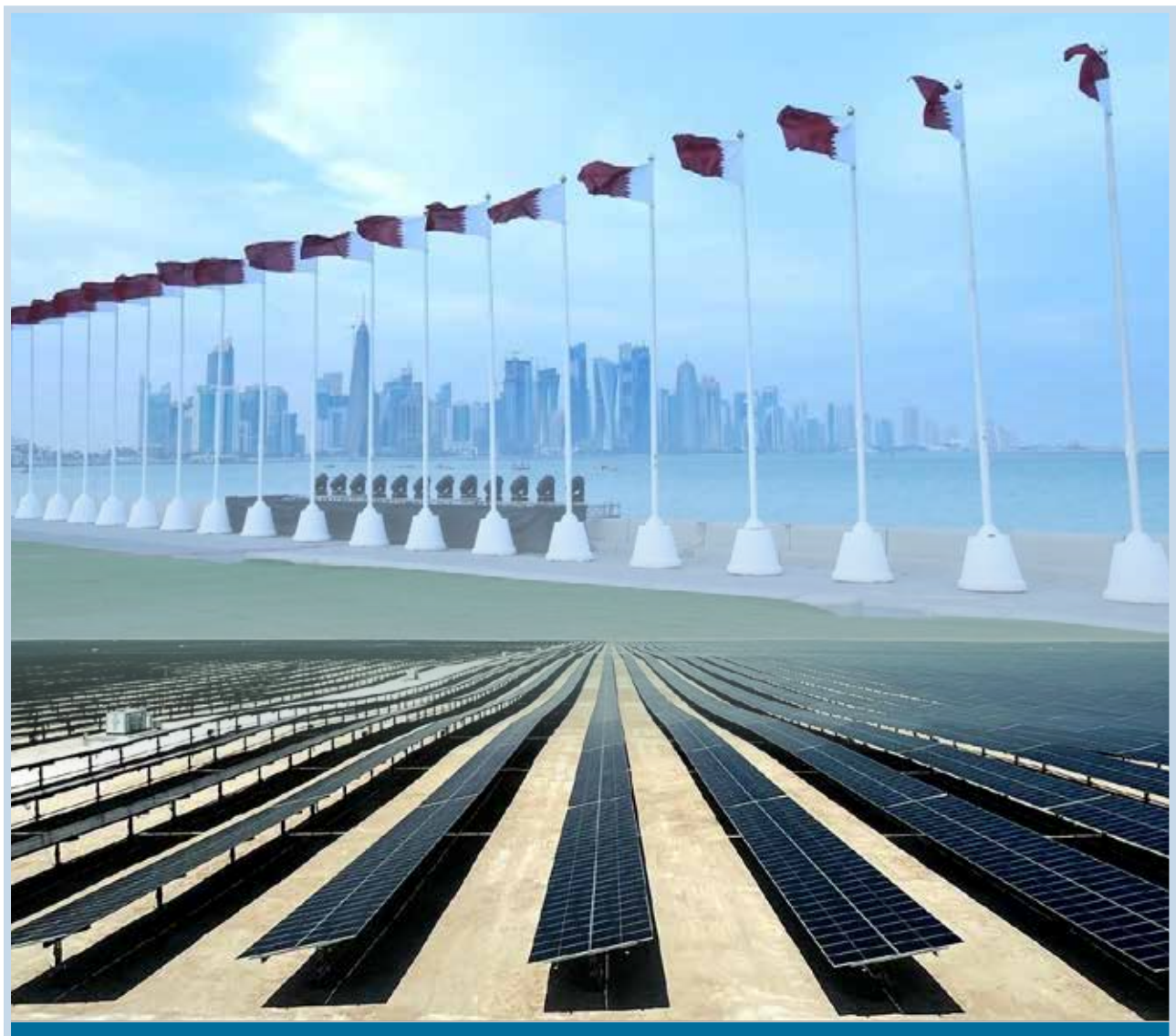

30 %

من إجمالي إنتاج الدولة من الكهرباء متجددة 2025

قال سعادة المهندس سعد بن شريدة الكعبي وزير الدولة لشؤون الطاقة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة «إن قطر في العام المقبل سوف تفتتح محطتين للطاقة الشمسية في مسيعيد وراس لفان، وهو ما سيرفع إجمالي إنتاج الطاقة الشمسية في الدولة إلى ما بين 15 و16%، وبإضافة محطة رابعة في دخان، سنرفع سعتنا الإنتاجية من الطاقة الشمسية لتصبح 30% من إجمالي إنتاجنا من الطاقة الكهربائية».

وأضاف: «أن دولة قطر تساهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي من خلال إنتاج الأسمدة التي يحتاجها العالم، ونحن اليوم ثاني أكبر منتج للأسمدة في العالم، ونعمل على مضاعفة إنتاجنا إلى ١٢ مليون طن سنويا، ما سيجعلنا أكبر مصدر للأسمدة في العالم».

وسلط الكعبي، الضوء على موضوع البيئة، مؤكدا أنها تشكل أهمية قصوى بالنسبة لقطر للطاقة، ونحن نؤمن بشدة بضرورة ضمان توفير الهواء النظيف والمياه النظيفة لكل من يعيش في قطر وحول العالم.. لم يكن لدينا قبل بضع سنوات أي من مصادر الطاقة المتجددة في قطر، واليوم ننتج 10% من الطاقة التي نتمتع بها من الطاقة الشمسية».

170

جهة حيوية شاركت في المناورة السيبرانية

قال سعادة المهندس عبد الرحمن بن علي الفراهيد المالكي رئيس الوكالة الوطنية للأمن السيبراني: «ان من أهم هذه الإنجازات التي حققتها الوكالة إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2024 - 2030، والتي اتسمت بالشمولية وجاءت متماشية مع استراتيجية دولة قطر».

وبين سعادته في تصريحات لـ قنا:» أن الوكالة نظمت مؤخرا النسخة الحادية عشرة من المناورة السيبرانية الوطنية تحت عنوان «ساعة الصفر»، وذلك بمشاركة نحو 170 جهة حيوية في الدولة والتي تهدف من خلالها الوكالة لاختبار جاهزية الجهات وقياس كفاءة الاستعداد للتصدي للمخاطر السيبرانية المختلفة».

وخلص للقول: «ان الوكالة أنشأت الأكاديمية الوطنية للأمن السيبراني، والتي تهدف إلى تعزيز القدرات والسلامة الرقمية ورفع مستوى الوعي السيبراني لدى موظفي المؤسسات الحكومية والخاصة، كما تم إطلاق البرنامج التدريبي السيبراني الوطني في نسخته الجديدة، والذي يقدم خدمات التأهيل والتدريب السيبراني لمختلف مؤسسات وجهات الدولة ويعد قيمة مضافة تسهم بها الوكالة في تعزيز الجهود الحكومية الرامية إلى تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، لا سيما على مستوى الركائز البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

136826

معاملة تجارية نفذتها غرفة قطر 2024

وفيما يتعلق بالإنجازات التي حققتها غرفة قطر خلال العام الجاري، بلغ عدد المعاملات الإجمالي (الإلكترونية وغير الإلكترونية) التي نفذتها إدارة شؤون المنتسبين بالغرفة حتى شهر نوفمبر الماضي نحو 136826 معاملة، كما أصدرت الغرفة 78922 شهادة منشأ إلكترونية، و1514 شهادة منشأ غير إلكترونية، بالإضافة إلى 47390 معاملة تصديق، وسبع بطاقات من دفتر الإدخال المؤقت، و10 بطاقات من دفتر نظام النقل الجمركي العالمي لنقل البضائع عبر الحدود البرية الدولية /TIR/، فيما بلغ عدد المنتسبين الجدد خلال 11 شهرا من العام الجاري نحو 1317 منتسبا جديدا.

وواصلت غرفة قطر جهودها لتعزيز التعاون مع الجهات المعنية بالدولة لبحث القضايا والتحديات التي تواجه القطاع الخاص، والعمل على إيجاد حلول مناسبة لها، وفي هذا السياق، استضافت غرفة قطر عددا من الحوارات المفتوحة مع بعض المسؤولين بالدولة، كما عقدت لقاء مشتركا مع وزارة العمل تناول مناقشة مرئيات القطاع الخاص فيما يتعلق بنظام التأمين الصحي الإلزامي لغير القطريين، وبحثت لجنة التعليم بالغرفة تداعيات قرار وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بإغلاق المدارس الخاصة التي تعمل من المباني السكنية أو المباني غير المخصصة للمدارس.

130 %

معدلات الارتفاع في عدد الشركات المسجلة بمركز قطر للمال 2024

كشفت قنا في تقرير لها:» أن ارتفاعا كبيرا حدث في عدد الشركات الجديدة المسجلة على منصة مركز قطر للمال، والتي تخطت 760 شركة خلال العام 2024، مقارنة بـ 327 شركة العام الماضي، أي بزيادة فاقت 130 %، ليصل بذلك إجمالي عدد الشركات التابعة لمركز قطر للمال إلى أكثر من 2200 شركة، معظمها من بريطانيا وفرنسا والأردن والهند والولايات المتحدة وغيرها من دول العالم، وتعمل في قطاعات متنوعة كالخدمات الاستشارية والتكنولوجيا المالية وتكنولوجيا المعلومات والابتكار وقطاعات أخرى. واستحوذ قطاع التكنولوجيا على الحصة الكبرى من إجمالي عدد الشركات التي سجلت في المركز العام الجاري، وذلك من خلال المشاركة الفعالة لمركز قطر للمال في قمة الويب 2024 التي استضافتها الدوحة في فبراير الماضي، حيث قدم المركز تسهيلات وحوافز استثنائية للشركات التي قامت بالتسجيل خلال القمة، وذلك في إطار مساهمته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتنويع الاقتصاد الوطني، ودعم مساعي الدولة لتصبح مركزا للتطور التكنولوجي في المنطقة.

210

جهات قام ديوان المحاسبة بتقييم مخاطرها ونضج عملياتها

أكد سعادة السيد عبدالعزيز بن محمد بن أحمد العمادي رئيس ديوان المحاسبة: أن الديوان عمل على إعادة هيكلة عملياته الرقابية وتطوير منهجيات وأساليب عمله الرقابي بما يتناسب مع الأوضاع والظروف الراهنة، وأن من أهدافه أيضا المحافظة على المال العام، والتحقق من سلامة ومشروعية استخدامه، وحسن إدارته، حيث يعمل جاهدا لتحقيق ذلك بالتعاون مع مؤسسات الدولة.

وأشار سعادته لـ قنا إلى: «أن إدارة المخاطر والجودة بالديوان، من منطلق دعم وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر للجهات الخاضعة، نظمت 20 ورشة تدريبية و36 اجتماعا لتقديم الدعم اللازم للجهات الخاضعة لرقابته، كما قامت بأعمال تقييم المخاطر على المستوى المؤسسي لـ64 جهة، بالإضافة إلى تقييم نضج عمليات إدارة المخاطر لـ146 جهة أخرى، فضلا عن تدريب موظفي الجهات الخاضعة لرقابة الديوان في مجال العمل الرقابي ومجالات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والعقود.

من صادرات قطر إلى الصين 2024

كشف تقرير رسمي: أن الميزان التجاري السلعي لدولة قطر حقق فائضا مقداره 17,7 مليار ريال في شهر سبتمبر 2024، حيث أفاد المجلس الوطني للتخطيط، بأن قيمة إجمالي الصادرات القطرية (التي تشمل الصادرات ذات المنشأ المحلي وإعادة التصدير) بلغت 27,6 مليار ريال تقريبا في شهر سبتمبر، كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية خلال ذات الشهر، لتصل إلى نحو 9,9 مليار ريال.

وعلى صعيد الصادرات حسب دول المقصد الرئيسية، احتلت الصين صدارة دول المقصد بالنسبة لصادرات دولة قطر خلال شهر سبتمبر الماضي، بقيمة 5,6 مليار ريال تقريبا، أي ما نسبته 20,3 % من إجمالي قيمة الصادرات القطرية، تليها كوريا الجنوبية بقيمة 3 مليارات ريال تقريبا أي ما نسبته 10,8 % من إجمالي قيمة الصادرات، ثم الهند بقيمة 2,9 مليار ريال تقريبا وبنسبة 10,4 %

300

إجراء للحد من تأثيرات التغيرات المناخية

أكد سعادة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز بن تركي السبيعي وزير البيئة والتغير المناخي «أن دولة قطر حققت تقدما كبيرا في إطار خطة العمل الوطنية للتغير المناخي، ومنها الإشراف على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة والقدرة على التكيف مع التغير المناخي ومنها خطة العمل الوطنية للتغير المناخي التي حددت أهدافا وطنية لتغير المناخ لتعزيز القدرة على الصمود من خلال تنفيذ أكثر من 35 مبادرة للحد من الانبعاثات الكربونية، وتحقيق خفض بنسبة 25 % من انبعاثات الغازات الدفيئة بحلول عام 2030، وكذلك إدارة أكثر من 300 من تدابير التكيف والعمل على السيطرة أو الحد من تأثيرات التغيرات المناخية، وإنجاز المرحلة الأخيرة من النظام الإلكتروني لرصد انبعاثات المصانع، وتشجيع المبادرات الخضراء في المجتمع من خلال دعم الابتكارات التكنولوجية التي تحمي البيئة وتسهم في تحسين جودة الحياة».

وأضاف سعادة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز بن تركي السبيعي خلال تصريحات لـ قنا «أن الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي تعمل على المحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض، من خلال دعم مشاريع إكثار طائر الحبارى، وتنظيم موسم صيد بعض الطيور والحيوانات البرية، واستعادة الشعاب المرجانية، والانتهاء من تأهيل 38 روضة في عدد من مناطق الدولة، ضمن مشروع إعادة تأهيل البر القطري، والمحافظة على غابات المانغروف».

اليوم الوطني
18 ديسمبر

بمناسبة الثامن عشر من ديسمبر "اليوم الوطني لدولة قطر" وتخليداً لذكرى ذلك اليوم التاريخي من ١٨٧٨م
والذي قاد فيه الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني رحمه الله شعبه نحو التأسيس وإرساء قواعد الدولة الحديثة

نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات
إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ

تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

وإلى صاحب السمو الشيخ

حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

وإلى سمو الشيخ

عبدالله بن حمد آل ثاني

نائب الأمير

وإلى الشعب القطري الكريم

سائلين الله جل قدرته أن يعيد هذه المناسبة العزيزة وقطر تنعم بالأمن
والعز والرخاء في ظل القيادة الحكيمة لأمير البلاد المفدى

لخويا